وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية علوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

**الميدان**: العلوم الانسانية و الاجتماعية
**شعبة**: العلوم الاجتماعية

**الموضوع:**

# النظرة الإجتماعية لعمل المرأة في مجال الشرطة من وجهة نظر الشاب الأغواطي

**الدراسة الميدانية لدائرة الأغواط**

**مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع**

**تخصص: تنظيم و عمل**

إعداد الطالبة:
***عصمان حليمة***

إشراف الاستاذة:
***د- غربي عبلة***

**السنة الجامعية : 2020-2019**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC oF ALGERIA


Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Amar Thelidgi – Laghouat

Faculty of Social Sciences

Department of Sociology and Demography

The Scientific Committee

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

اللجنة العلمية


# تصريح وتعهد

أنا الطالب (ة) الممضي (ة) أسفله :

الطالب (ة): عدمان.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 119940064029600008 الصادرة بتاريخ :2016.11.17..... عن دائرة :الاغواط.....ولاية الاغواط.

رقم التسجيل :2007161.4.....

التخصص:.....

عنوان مذكرة نهاية الدراسة :

أصرح بشرفي أنني قمت بانجاز مذكرة نهاية الدراسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن أي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بالنظام الداخلي للجامعة وكذلك القرارات الوزارية المعمول بها.

الاغواط في :2020/.../...

توقيع الطالب (ة):


Archive du site www.hamrick.com

Scanned by VueScan - get a free trial at www.hamrick.com

# إهـداء

إلى

معلّم البشرية الأول سيُدنا رسول الله "محمد إبن عبد الله"

عليه أزكى الصلوات و السلام

إلى

والدي الذي تعلّمت منه معنى التحدي والمقاومة

إلى

والدتـــــــي و قرّة عيـني

إلى

كل من أخواتي و إخواني

إلى

جميع أفراد العائلة الكريمة

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

حليمة

# كلمة شكر

الشكر لله أولاً وأخيراً و دائماً

فهو أعانني ووفقني و منحي الصحة و العافية لإنجاز هذا العمل

ويشرفني و يسعدني بعد ذلك أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى

إستاذة القديرة والفاضلة "**الدكتورة غربي عبلة**" الذي تفضّلت

بالإشراف على هذا العمل حيث كانت خير عونٍ لي حيث لم تبخل

عليّ لا بوقتها و لا بتوجيهاتها العلمية القيّمة

كما أشكر لجنة المناقشة التي تفضّلت لي بشرف قبولها مناقشة مذكرتي

إليكم جميـــــــــــــــــعاً

أتقدم بالشكر و التقدير

جزاكم الله عني كل خير

حليمة

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| إهداء | |
| كلمة شكر و تقدير | |
| فهرس محتويات | |
| فهرس الأشكـال | |
| مقـــــدمة | أ |

| الفصل الأول: موضوع الدراسة | |
|---|---|
| تمهيد | 05 |
| أولا: الإشكالية | 06 |
| ثانياً: فرضيات | 08 |
| ثالثاً: أهداف الدراسة | 09 |
| رابعاً: أهمية الدراسة | 09 |
| خامساً: أسباب اختيار الموضوع | 10 |
| سادساً: تحديد المفاهيم | 11 |
| سابعاً: دراسات سابقة | 14 |
| ثامناً: النظريات المَفسرة لأدوار المرأة | 18 |
| خلاصة | 21 |
| **الفصل الثاني: تطور عمل المرأة و دوافع خروجها** | |
| تمهيـد | 23 |
| أولاً: عمل المرأة في بلدان الصناعية (الغربية) | 24 |
| ثانياً: عمل المرأة في الوطن العربي | 26 |
| ثالثاً: دوافع خروج المرأة لميدان العمل | 30 |
| رابعاً: المرأة و العمل في القانون الجزائري | 32 |
| خامساً: دور المرأة الجزائرية في المجتمع | 34 |
| خلاصة | 36 |

# فهرس المحتويات


| الفصل الثالث: المرأة الشرطية و الشباب | |
|---|---|
| تمهيـد | 38 |
| أولاً: المرأة الشرطية في الوطن العربي | 39 |
| ثانياً: شروط الإلتحاق المرأة للأمن الوطني | 42 |
| ثالثاً: الشباب في مجتمع الجزائري | 44 |
| رابعاً: نظرة المجتمع لعمل المرأة كشرطية | 45 |
| خلاصة | 50 |
| **الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة** | |
| تمهيـد | 52 |
| أولاً: مجالات الدراسة | 53 |
| ثانياً: منهج الدراسة | 54 |
| ثالثاً: مجتمع البحث ( العينة ) | 55 |
| رابعاً: أدوات جمع البيانات | 58 |
| خامساً: عرض و تحليل النتائج | 60 |
| الخاتمـــــــــة | 66 |
| قائمة المصادر و المراجع | |
| مـــــــــــلاحق | |


## مخطط الأشكال


**شكل رقم 01:** شروط العامة للتوظيف 42

# مقدمة

# مقدمة

إن علم الاجتماع من مجالات الغنية بالموضوعات الاجتماعية والثقافية التي شملت مجالات مختلفة خاصة المجال الثقافي، ففي ظل التغيرات الاجتماعية و انفتاح المجتمع على مختلف الثقافات تجدد الاهتمام بالمنظومة القيمية للمجتمعات التي أصبحت تستقطب اهتمام الكثير من الباحثين الاجتماعين، أين ترتبط القيم و العادات و التقاليد بمختلف المواقف و التغيرات الاجتماعية الناتجة عن الحراك المستمر للمجتمع الجزائري الذي لا يمكنه أن يبقى ساكنا أو يثبت على وتيرة واحدة كغيره من المجتمعات الأخرى و الذي بدوره أثر على الأفراد و أدى إلى تحولات فكرية و قيمته مهمة.

و تُعد المرأة نصف المجتمع، فحواء خرجت من آدم لتكون له سنداً وسلاماً لتستمر الحياة و تتكون المجتمعات، إلا أن الرجل الذي أنجبته المرأة و خرج من بين ثناياها و نسبها بمرور الأزمات فهينت ووئدت و حرمت من مختلف حقوقها في العصر الجاهلي، لكن الإسلام جاء ليعيد إليها كرامتها و يحفظ حقوقها ، ومنذ ذلك أضحى للمرأة مكانة وأهمية كبيرة في المجتمع .

ومع مرور الزمن ظهر بوضوح حاجة البلدان إلى الأيدي العاملة، و ساهم في ذلك اجتماع جملة من الظروف و التحولات التي شهدتها المجتمعات ككل النواحي الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية و السياسية (الثورة الصناعية) التي صاحبها بروز دور جديد للمرأة واقتحامها ميدان العمل خارج نطاق الأسرة، و رغم امتلاك المرأة المؤهلات العملية والمهنية التي تؤهلها للعمل إلا أن عملها لا يزال يواجه عقبات عديدة، نتيجة لبعض الضغوطات والقيود الاجتماعية.

و المرأة الجزائرية كان لها نصيب من ذلك الضغوط والقيود الاجتماعية التي كانت ترى أن المكان الطبيعي لها هو البيت وخروجها منه لقضاء حاجة أو زيارة الأقارب أمر لا يتم إلا بموافقة الزوج.

أما في الوقت الحالي و بعد أن نالت قسطاً وافراً من التعليم أصبحت تقضي معظم وقتها خارج المنزل حسب اختلاف مكان عملها، و بذلك أصبح حضور المرأة على مستوى الاجتماعي يتزايد يوم بعد يوم وهذا كله نتيجة التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري و خاصة الذي سمح للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في عالم الشغل و في كل القطاعات، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياتها بنحو عميق، فعملها لم يكن محدود في البيت فقط، بل تعداه إلى عمل خارجه أي في مختلف المجالات والقطاعات بما فيها قطاع الأمن التي ظهرت فيه مؤخراً وفي أشكاله المختلفة بحيث لم تعد هذه المهنة

التقليدية حكراً على فئة الرجال، بل اتسع نشاطها أمن و وعيا وكان من اللازم الاستعانة بالعنصر النسوي للضرورة الملحة التي يفرضها التطور السريع للمجتمع من جهة و طبيعة الميدان من جهة أخرى.

فدخول المرأة لقطاع الأمن في الجزائر من القضايا التي عرفت اختلافا في الآراء و تباين في المواقف حيث يعتبر الكثير مشاركة المرأة في عمل الشرطة لا يزال أمراً استثنائياً و هذا نظراً لمختلف الجهود والضغوطات الشاقة التي لا يعرفها هذا الميدان خاصة و إن هذه المهنة كانت في مجتمعنا تمثل مهنة رجالية، لكن مع تغيرات المختلفة و الجذرية التي مسّت المجتمع في الآونة الأخيرة استطاعت المرأة أن تتحدى كل الضغوط و اقتحمت هذا الميدان و بالتالي فرض وجودها و الغوص فيه لمعرفة مختلف الجوانب و القضايا التي كانت وراء انسياق المرأة نحو هذا القطاع.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة النظرة الاجتماعية لعمل المرأة في مجال شرطة من وجهة نظر الشاب الأغواطي، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة الى **أربعة فصول:**

**الفصل الأول:** يتناول موضوع الدراسة حيث تطرقنا فيه إلى الإشكالية، تساؤلات الدراسة، أسباب اختيار موضوع، أهمية الدراسة و كذلك تحديد المفاهيم و دراسات السابقة والمقاربة السوسيولوجية.

**الفصل الثاني:** يتضمن الفصل النظري المتعلق بتطور عمل المرأة و دوافع خروجها.

**الفصل الثالث:** قمنا فيه بالتركيز على عمل المرأة الشرطية و الشباب.

**الفصل الرابع:** كان مخصص للإجراءات المنهجية التي تم فيها الدراسة الميدانية بمجالاتها وعينة الدراسة والمنهج الملائم لها، والأدوات المعتمد عليها التي كانت أبرزها الاستمارة، هذه الأخيرة وزعت على مجموعة من شباب الأغواط، ثم قمنا بتفريغ إجابتهم في جداول ليتم التعليق عليها، و تحليل تفسير النتائج لنصل في الأخير إلى خاتمة و نضع المراجع و الملاحق.

## الفصل الأول

# موضوع الدراسة

**تمهيد**

**أولاً:** الإشكالية

**ثانيًا:** الفرضيات

**ثالثًا:** أهداف الدراسة

**رابعا:** أهمية الدراسة

**خامسًا:** أسباب إختيار الموضوع

**سادساً:** مفاهيم الدراسة

**سابعاً:** الدراسات السابقة

**ثامناً:** النظريات المُفسرة لأدوار المرأة

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

إن اختيار أي موضوع للدراسة يتم وفق اعتبارات يحددها الباحث، إذ لا يمكن لأي باحث الشروع في دراسة مشكلة ما دون أن تكون تلك المشكلة قد أثارت في نفسه جملة من التساؤلات شغلت فكره وفكر الكثيرين من الباحثين.

لذا يعتبر هذا الفصل من الفصول الأساسية حيث يتضمن إشكالية البحث كما تطرق إلى أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وعرضنا فيه مفاهيم الدراسة ودراسات سابقة والمقاربة السوسيولوجية.

## أولا الإشكالية :

لقيت المرأة اهتماما متميزاً لإسهامها في إنجاز خطط التنمية وشهدت العقود الأخيرة في هذا القرن في كثير من دول العالم و الدول العربية بتزايد اهتمامها بأوضاع المرأة و قضيتها الاجتماعية، و دورها في المجتمعات التي تبحث عن نهضة بلادها و جاء نتيجة حراك سياسي و اجتماعي و اقتصادي في هذه الدول أدى إلى تغير أحوال المرأة و مكانتها و أدوارها الاجتماعية.

كما أن عالم المرأة لم يكن منغلقاً و أفاقها لم تكن ضيقة و خبرتها لم تكن محدودة ولا محصورة في مجالات البيت فقط، و موضوع المرأة يعتبر من المواضيع التي حظيت بدراسات في الجزائر فظاهرة انشغال المرأة لم تعد تدرس من جانب أنها تتعلق بالمرأة نفسها فحسب بل تتعدى ذلك الأسرة و المجتمع ككل فخروج المرأة للعمل تاركتاً وراءها مسؤوليات كبيرة فأداء المرأة العاملة في مثل هذا القطاع ألاَ وهو **قطاع الأمن** هي مجهودات التي تبذلها في سبيل تحقيق أهدافه و كذلك المساهمة في إحداث التغيير وتنمية القدرات و مواهب المتعلقة بهذا المجال، وأثبتت المرأة الجزائرية جدارتها في كثير من الميادين بما فيها جهاز الشرطة حيث سجلت المرأة الجزائرية حضوراً لافتاً و مُميزاً في هذا المجال، فاستطاعت أن تحظى باهتمام خاص من قبل القيادة السياسية في الجزائر حتى تنال حقوقها و تقف جنباً إلى جنب مع الرجل و تأكد مقولة: "لا فرق بين المرأة و الرجل إلا بالخبرة و الكفاءة المهنية"، فالمرأة كانت ولا زالت متواجدة في مجالات التعليم و السياسة و الصحة، و أصبحت اليوم تدافع عن الوطن بدمها و كيانها من خلال أنتسابها إلى معترك كان حكراً على الرجال، و وجدت المرأة في المجتمع الجزائري تسهيلات كبيرة من أجل الاندماج في سوق العمل في مختلف المجالات مما سهل عليها أداء مهامها بكل ارتياح دون أيّة مشاكل، و بصفة عامة فإن المرأة التي تنخرط في جهاز الشرطة معروفة في مجتمع الجزائري بأنّها تمتاز بصلابتها و عزمها و قوة شخصيتها التي تمكنُها من مواجهة كافة الصعوبات التي تعترض طريقها لأنّ أقل ما يقال عن هذا العمل في مجتمعنا بأنّه عمل محفوف بالمخاطر إذ تسمع الكثير عن إناث دخلنّ في وحدات التدخل و حفظ العام و مكافحة الشغب و التخريب و كذا أعوان النظام العمومي إلى غير ذلك من الوحدات التي يعتبرها البعض مهاماً شاقة على النساء.

كما أنّ هناك أراء كثيرة و مختلفة حول فكرة عمل المرأة كشرطية و زواج بها و نظرة الشباب لها، وقد تختلف هذه النظرة من بلد لآخر ومن مدينة لأخرى بحسب العادات و التقاليد والثقافة المنتشرة في المجتمع، وعلى هذا الأساس تم طرح التساؤل المحوري كـالتالي:

**هل يتقبل الشباب فكرة الزواج من شرطية في وسط العادات والتقاليد ؟ وهل تستطيع المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشباب الأغواطي؟**

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على **التساؤلات الجزئية** التالية:

- هل يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشاب الأغواطي؟
- هل يمكن للعادات و التقاليد أن تكون عائق أمام الشباب لزواج بشرطية من وجهة نظر الشاب الأغواطي؟

## ثانيا الفرضيات:

### الفرضية العامة:

لا يتقبل الشباب الأغواطي فكرة الزواج من امرأة شرطية بسبب العادات والتقاليد ونظرا لعدم قدرة المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها.

و تتفرع عن الفرضية العامة **الفرضيات الجزئية** الآتية:

- لا يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشاب الأغواطي.
- يمكن للعادات والتقاليد أن تكون عائق أمام الشباب للزواج بمرأة شرطية من وجهة نظر الشاب الأغواطي.

## ثالثا أهداف الدراسة:

أصبحت المرأة عضو فعال في مجتمع و حاضرة فيه بفضل احتلالها لمختلف المناصب و الرتب ويصبح من الضروري التّعرف على نظرة الاجتماعية لعمل المرأة كشرطية. و عليه تهدف:

1- إلقاء الضوء على عمل المرأة في سلك الأمن و هل هذا العمل يؤثر على نظرة المجتمع لها.

2- تعرّف على مدى توفيق المرأة الشرطية بين عملها وأسرتها من وجهة نظر الشباب الأغواطي.

3- التعرف على أبرز التحديات و الصعوبات التي تواجهها، ومدى تأثير العادات و التقاليد على فكرة زواج الشاب الأغوطي من شرطية.

## رابعا أهمية الدراسة:

-يعتبر موضوع المرأة العاملة في قطاع الأمن من مواضيع الحديثة للدراسة والتي تمثلت أهميتها في:

⇐ تمكن أهميته هذه الدراسة في تناول موضوع عمل المرأة خاصة أن أغلب الدراسات تناولت مثل هذه المواضع بصورة عامة دون تخفيض قطاع معين كقطاع معين كقطاع الأمن المعروف عنه بالصرامة و الانضباط.

⇐ تُعالج هذه الدراسة موضوعاً حساساً و هو نظرة الاجتماعية لعمل المرأة كشرطية باعتبار هذا المجال في نظر البعض ليس كغيره من مجالات الأخرى لأن له خصوصيات تميزه، و بالتالي أدائها في هذا المجال ليس كغيره من مجالات الأخرى ويجعلها تعاني من ضغوطات من طرف المجتمع و عملها.

⇐ الدور الذي تلعبه المرأة الشرطية في العمل الأمني و الشرطي و نظرة الاجتماعية و مدى تأثير هذه النظرة عليـها.

**خامسا أسباب اختيار الموضوع:**

1) انتشار ظاهرة عمل المرأة في قطاع الأمن في مجتمع الجزائري.
2) بما أنّ المرأة أصبحت عضواً فعالاً في قطاع الأمن في مجتمع فاهتمامي كان بقضايا المرأة خاصة المرأة الشرطية.
3) فضولي العلمي الكبير الذي دفعني للتطرق إلى هذه المواضيع التي تحتاج تحليل سوسيولوجي.
4) تغيير الاجتماعي الذي ينعكس على تطور نظرة المجتمع للمرأة العاملة التي كانت في مهام معينة كالتعليم و الصحة هذه لتشمل مهام أخرى كانت ممارسة من طرف الرجل أكثر من المرأة.

## سادسا مفاهيم الدراسة:

جرت العادة أن يقترح الباحث مجموعة من المفاهيم التي يستخدمها في بحثه بحيث يرجع الباحث أساساً إلى المفاهيم الواردة في العنوان الخاص بالموضوع، ثم على بعض المفاهيم المستترة غير الظاهرة في عنوان البحث و في الخطة.[1]

### 1/ المرأة:

**لغة:** مشتقة من فعل "مرأ" و مصدرها المروءة و تعني كمال الرجولة أو الإنسانية، و من هنا كانت المرأ هو الإنسان و المرأة هي مؤنث الإنسان.[2]

**التعريف الإجرائي:** هي نصف المجتمع الإنساني و هي نقطة التقاء العائلة و العمل بشقيه العائلي و الإنتاجي، فدخول المرأة في سوق العمل أعاد النظر في وضعيتها بشكل عميق فهي الابنة و الزوجة و الأم و هي المرأة القادرة على اتخاذ القرارات.

**2/المرأة العاملة:** أهتم الكثير من الباحثين لعرض مفهوم المرأة العاملة و قد عرف "أدم" المرأة العاملة على أنّها تعمل خارج المنزل و تحصل على أجر مادي مقابل عملها و تقوم في نفس الوقت بأدوارها كزوجة و أم الى جانب دورها كعاملة أو موظفة. [3]

فالمرأة العاملة هي التي تعمل و تحصل على أجر مادي مقابل عملها و تقوم بأدوار أساسية و مختلفة في الحياة.

**المفهوم الاجرائي للمرأة العاملة:** هي المرأة التي تتلقى أجر مادياً مقابل نشاط تقوم به في إطار منظم ليكون خارج المنزل وقد يكون داخل المنزل كالأعمال الحرفية.

**3/الشباب:** هي تلك السن الانتقالية من الفئة المستهلكة للموارد إلى فئة منتجة للثروة أي من عمر الإعالة الاقتصادية إلى عمر الإنتاج الاقتصادية، أما من حيث تكوين الأسرة فالأسرة هي مرحلة التعريف على

[1] كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، بدون طبعة، دار نهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص110.
[2] راشد غنيم، علم الاجتماع العائلي، ط1، دار المعرفة الاجتماعية الاسكندرية، 2008، ص181.
[3] نفس المرجع ص183

الشريك و من ثمة الزواج و الإنجاب و تأسيس أسرة مستقلة كما أنّ مرحلة الشباب هي مرحلة شخصية و معرفة للذات.[1]

-ويذهب تعريف أخر لتحديد مفهوم الشباب بأنّه مرحلة النضج و بروز المواهب و الطاقات الكامنة بالفعل في الإنسان، و ذلك من خلال زيادة الثقة بالنفس زيادة درجة اندفاع الميول البيولوجية و المظاهر الانفعالية نحو مستوى المعقولية و الموازنة بين الأخذ و العطاء و الحذر النسبي بين الأنانية و الرغبة المبالغ فيها بالتنافس مع الاخرين التطبع بالمرونة و التأقلم مع متطلبات الظروف الجديدة.[2]

**تعريف إجرائياً:** هم مجموعة من الأشخاص تميزهم الحيوية و النشاط و القابلية للنمو العقلي و الجسمي و الاجتماعي، و لهم قدرة على التعلم و المرونة العالية في التواصل و يمكن اعتبارهم الطاقة البشرية أو رأس المال البشري الذي يُعتمد عليه في تنمية مجتمع .

**العمل:**

يختلف العمل باختلاف الأنظمة و الحقبة التاريخية التي يمر بها المجتمع و الأفراد، فالعمل هو نشاط يقوم به الإنسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي لتحقيق هدف اقتصادي مفيد، كما أنه وظيفة اجتماعية تحقق فيها شخصية الفرد.

و يعرّفه "**كارل ماركس**": 'مجموعة أفعال يقوم بها الإنسان قصد تحقيق هدف و ذلك بمساعدة فكره وأدواته و الياته و التي تؤثر بدورها على الإنسان و تغيرُه'.[3]

**الأمن:**

**لغة:** هو من الأمن و الأمان أي اطمئنان النفس و استقرارها، مصداقاً لقوله تعالى:*الذين امنوا ولم يلبسُوا إيمانهم بظلم أُولئك لهم الأمن و هم مهتدون*

**اصطلاحاً:** تعريف باري بوزان: "هو العمل على التحرر من التهديد"

[1]صبحي السيد، الشباب و أزمة التعبير،ط1، دار الصرية لبنانية، القاهرة ، مصر،2002، ص10.
[2]شوقي محمد رضا،الشباب أزمة الهوية، ط1، دار الهاوي، بيروت ، لبنـان،2003،ص 31
[3]مجاني الطلاب، دار مجاني شرمل، ط5، بيروت، 2001،ص193.

–ويُعرف أيضاً بأنه قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

–الأمن هو موضوعياً يرتبط بغياب التهديد ضد القيم المركزية، بمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم و هي تتمثل في بقاء الدولة الاستقلال الوطني، الرفاه الاقتصادي.

ويعرف الامن كذلك بأنّه: المناخ الذي تتحقق فيه الرفاهية الاقتصادية و الكرامة الانسانية و من هنا كانت الدعوة الأولى لسيدنا إبراهيم عليه السلام في طلب الأمن قبل كل شيء.[1]

**المجتمع:**

**لغة:** مشتق من فعل اجتمع ضد التفرق.

**اصطلاحا:** كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم أثر دائم أو مؤقت في حياتهم أو في علاقتهم مع بعض.

**التعريف الاجرائي:** هو مجموعة من الناس لديهم تاريخ مشترك وقيم وعادات وتقاليد و سلوكيات خاصة بهم و خبرات و اهتمامات و طموحات مشتركة، المشكلات يعاني منها و يشعرون أنهم منتمون إلى بعضهم البعض و يتفاعلون فيما بينهم بشكل مستمر.

**تعريف الشرطة:** هي مؤسسة تنفيذية في الدولة، مهمتها إقرار النظام و الأمن العام و تنفيذ اللوائح و القوانين، و حماية الأشخاص و ممتلكاتهم.

**تعريف نظرة مجتمع للمرأة الشرطية:** هي مجموعة القيم و المفاهيم والاحكام التي تشكلت في أذهان الأفراد المجتمع تجاه المرأة العاملة في قطاع الشرطة.[2]

**التعريف الاجرائي:** هي مجموعة الأفكار والاحكام التي تشكلت في أذهان الأفراد المجتمع تجاه المرأة العاملة في قطاع الشرطة وسيكون التركيز في هذه الدراسة على نظرة الشباب الأغواطي لها.

[1] مقدود فريد الحاج، أثر عمل المرأة الشرطية على علاقتها الأسرية، الرياض دار نايف للنشر و التوزيع، 2015، ص144.
[2] نفس المرجع ص145

## سابعاً الدراسات السابقة:

هناك العديد من البحوث والدراسات لها صلة بدراستنا و يكمن بعضها فيما يلي:

**دراســة الأولى:** الطالب مزوز جمعة المعنونة بـ "نظرة المجتمع إلى أداء المرأة العاملة في قطاع الأمن"، دراسة الميدانية بمديرية الأمن لولاية أم البواقي"، قسم علوم الإجتماع، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع، تخصص تنمية و تسيير موارد بشرية، سنة 2016-2017. وكان تساءل إن كان الرأي العام يتقبل عمل المرأة في هذا المجال و هل يساهم في بناء هذه المهنة أم يرفضها و ما تأثير تلك النظرة على أدائها و كانت التساؤلات الرئيسية التالية:

1) ماهي النظرة التي يحملها المجتمع الجزائري للمرأة العاملة في قطاع الأمن من وجهة نظر الشرطيات؟
2) هل تؤثر هذه النظرة على أداء المرأة الشرطية؟

-وتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

-وتم اعتماد في هذه الدراسة على أدوات أخرى، كالمقابلة ،الاستمارة و الملاحظة و اختير العينة بطريقة قصدية اي قصدت الشرطيات و تلك المؤسسة و ليس في باقي المؤسسات.

### نتائج الدراسة:

هناك اختلاف في نظرة المجتمع إلى أداء المرأة الشرطية فهناك من يحترمها و هناك من لا يحترمها، و بالتالي فالنظرية السائدة هي السلبية فالمجتمع مازال ينظر نظرة سلبية اتجاه المرأة العاملة و خصوصا في قطاع الأمن.

### استفادة من هاته الدراسة:

ساعدتني هاته الدراسة في دراستي حيث اعتمدت على الاطار النظري و كذلك ساعدتني في بناء الاشكالية و بعض المفاهيم وكانت **أوجه اختلاف و التشابه** بين دراستي و هاته الدراسة من ناحية الاطار النظري المنهجي حيث تم استخدام نفس المنهج الوصفي وبعض الأدوات كالملاحظة و الاستمارة، كما تشابهت في نوعية العينة.

**دراسة ثانية:** دراسة الطالب عاجب بومدين" الآثار السلبية و الاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط"، جامعة وهران كلية العلوم الاجتماعية، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في علم النفس. 2016-2017"

-وكانت تساؤلات كالتالي:

1) ما طبيعة الأثار الاسرية المترتبة عن خروج المرأة للعمل (سلبية/ايجابية)؟
2) ما طبيعة الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل (سلبية/ايجابية)؟
3) ماهي الأبعاد الاسرية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل؟
4) ماهي الابعاد الاجتماعية الأكثر تأثراً بخروج المرأة للعمل؟

-وتم استخدام هذه الدراسة المنهـج الوصفي.

-تم استخدام عينة الدراسة بطريقة العشوائية الطبقية

-وتم اعتماد على استمارة كأداة لجمع البيانات.

وكانت أوجه التشابه بين دراستي و هذه الدراسة في الاطار النظري من حيث عمل المرأة و دوافع خروجها.

**نتائج الدراسة:**

إن خروج المرأة للعمل ولّد لديها اصرارا دائماً حول كيفية توفيق بين العمل المنزلي والعمل الخارجي و التوفيق بين رعاية الأطفال و الأعمال المنزلية .

كذلك كانت نتائج هذه الدراسة أن البعد الأسري الأكثر تأثراً بخروج المرأة للعمل.

**استفادة من هاته الدراسة:**

ساعدتني هاته الدراسة من ناحية الاطار النظري، وذلك بضبط، وقد تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي وهو نفس المنهج المستخدم في الدراسة الحالية .

**دراسة ثالثة:** دراسة هادي رضا مختار" هي دراسة ميدانية أجريت بالكويت حول تأثير عمل المرأة على عدم الاستقرار الأسري باعتبار أن الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة داخل المنزل و خارجه و تعدد الأدوار قد يؤدي إلى صراع في الدور و بالتالي قدرتها على تحمل الدور المناط بها بالشكل الملائم." سنة 1997 .

وفي البداية قام الباحث بعرض الدراسات السابقة التي أجريت في البيئات اجتماعية مختلفة (عربية و غربية) والتي أكدت في الغالب على وجود علاقة قوية بين عمل المرأة و عدم الاستقرار الأسري و ذلك لصعوبة التوفيق بين دورها كأم و ربة بيت و دورها كعاملة.

لقد حددت فرضيات الدراسة على نحو التالي:

فرضية الرئيسية يطرح فيها الباحث مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع على النحو التالي:

إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديموغرافية و عوامل أخرى لها علاقة بالخلفية الاقتصادية و الاجتماعية، لقد تلعب دوراً في حالة من الصراع و الغموض و عدم استمرارية دورها(المرأة المتزوجة) مما يؤثر في استقرارها أو عدم استقرارها الأسري.

انطلاقا من هذه الفرضية الرئيسية(عامة)خرج الباحث بتسع فرضيات جزئية للبحث في علاقة العوامل المختلفة(سلبية العلاقة كانت أو إيجابية) بالاستقرار الأسري أو عدمه، و لقياس العلاقة اعتمد الباحث على مقياس ليكرت من 1 إلى 5.

اختار الباحث عينة شملت 468 عاملة كويتية اختارهنّ اختيار عشوائي من مختلف الوزارات الدولة والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص المتمثل في الشركات و البنوك، واستخدام الباحث في اختبارات الإحصائية متغيرات مستقلة خاصة بعمل المرأة(مثل المحافظة التي تقيم فيها العاملة، عمر العاملة عند الزواج و عدد سنوات زواج و عدد الأبناء، و الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للعاملة، وفارق السّن بين العاملة و زوجها و فرق الدخل بينهم، ووجود خادمة بالمنزل) و متغيّر التابع و هو عدم الاستقرار الأسري، أما تحليل البيانات فقد استعمل التحليل الوصفي.

### نتائج الدراسة:

بيّنت النتائج أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة و المستوى التعليمي للزوج و عدد الأبناء هي العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة، فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة أدى إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري .

أما المتغيّر الوعي لدور المرأة المضاعف(عملها داخل المنزل و خارجه)مما يؤدي إلى وضوح و تحديد و تعريف أحسن لهذه الأدوار من قبل زوج العاملة

أما المتغيّر الثالث في التأثير على عدم الاستقرار الأسري وهو عدد الأبناء فكلما ارتفع عدد الأولاد كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار الأسري، لأنه في رأي الباحث زيادة في عدد الأبناء يعني مسؤوليات أكبر على عاتق المرأة العاملة و مواجهتها لعدد أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى كدخل الزوجة، عمرها، عُمر الزوجة عند الزواج، عُمر الزوج عند الزواج، عدد سنوات الزواج...إلخ.

فقد توصلت هذه الدراسة إلى هذه المتغيرات ليس لها تأثير يذكر في عدم الاستقرار الأسري.

### استفادة من هاته الدراسة:

ساعدتني هاته الدراسة في دراستي حيث اعتمدت على الاطار النظري و كذلك ساعدتني في بنائه.

## ثامنا النظريات المُفسرة لأدوار المرأة:

### 1-النظرية الاجتماعية النسوية:

تبحث هذه النظرية في أصل التفاوت بين الجنسين و ترى أن سيطرة الذكور تتجذر في ظاهرة التقسيم الجنسي للعمل البيولوجي ذلك انطلاقا من نقدها لنظرية الحتمية البيولوجية و النظرية الاجتماعية البيولوجية ذات الطابع التطوري التي ترى في تقسيم العمل الجنسي عنصر أساسي في تمييز بين الجنسين و تمتد جذورها عبر مراحل التطور الإنساني فاشتغال الرجل بالصيد و المرأة بالقطف أدى إلى سيطرة الرجل على زمام الأمور نظراً لما أسمته بعض البحوث التعقد التكنولوجي لعملية الصيد و بساطة الأعمال التي تقوم بها المرأة بالإضافة إلى استقرار النساء في مكان واحد لكونهنّ يقومنّ بحمل الأطفال و رعايتهم، وقد ظهر أصحاب هذه النظرية في الغرب على شكل حركات نسائية تحررية مثل: **حركة تحرير المرأة، الحركة النسائية، حركة ترقية المرأة** وهي حركات اجتماعية أساسية اتخذتها فئة اجتماعية تطالب بتغيير شامل في وظيفة المرأة في المجتمع و تبنت مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة انطلاقاً من قدراتها على مواجهة الحياة الاجتماعية مثلها مثل الرجل بعيدة عن كل السلطة و باستطاعتها الحصول على مواردها الاقتصادية و كذلك باستخدام موانع الحمل و مشاركة الزوج في رعاية الأبناء و الأعمال المنزلية، وقد ركزت هذه الحركات في العقدين الأخيرين على وضعية المرأة الاقتصادية و العائلية و المهنية والهدف من تكثيف المشاركة النسائية في نظام الإنتاج.[1]

كما قد أدت الثورات التحريرية في العصور الحديثة دوراً كبيراً في تقرير الحقوق الانسانية و القضاء على الآراء و النظريات التي كانت تنادي بعدم المساواة بين المرأة و الرجل و أصبح التطور الديمغرافي يستلزم تمتع المرأة بحقوقها الكاملة حتى تستطيع بدورها الطبيعي و تسطع بمسؤوليتها في الميادين السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، فتكافؤ الفرص بين الرجل و المرأة في نظر أصحاب هذه النظرية هو عاملاً هاماً في تحقيق التنمية الاجتماعية العادلة و هي قضية الأمن القضايا الأساسية في حقوق الإنسان و هي تحمل معنى الشراكة الحقيقة بين المرأة و الرجل و تقاسم المسؤولية و تعزيز المشاركة الكاملة من جانب المرأة و الرجل في مجتمع من خلال مشاركة الجنسين بكل مجالات الحياة العامة و الخاصة، فالمساوات تساهم في تقاسم السلطة سواء في مجتمع أو في اتخاذ القرار.

[1]wwhttps://arm.wikipedia.org 22:12 - 01/06/2020

لكن هذه النظرية لم تتلقى ترحيباً من قبل المجتمعات العربية على سواء ولم يعترف بها كجزء من علم الاجتماع رغم أنها ركزت على كيفية اتصال الرجل و المرأة بالعالم اجتماعياً وقد دفعت هذه النظرية لإعادة اختيار و تعديل النظريات الاجتماعية ووضعت أسئلة جذرية عن الأدوار الاجتماعية حسب النوع.

ومن هنا يمكن أن نسقط هاته النظرية على موضوعنا هذا نظرة المجتمع لعمل المرأة في مجال الشرطة أن سيطرة للذكور و عمل المرأة كان محصوراً في البيت مما أدى إلى هيمنة الذكورية.

ثم ظهر العديد من الحركات النسائية تحريرية تمثلت في مطالبة بتغيير شامل لوظيفة المرأة و المساواة بينها و بين الرجل، و من هنا اتخذت المرأة عديد من مجالات اقتصادية و سياسية ز مشاركة في محافل الدولية، كذلك المشاركة في حماية الوطن.

**2-النظرية الوظيفية:**

يذهب هذا الاتجاه إلى أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس و وظيفي في نفس الوقت فمكانة كل من الجنسين ترتبط بتقسيم الأدوار الاجتماعية بينها و بين رواد هذه النظرية:

"مالينوفسكي" الذي يرى أنكل مؤسسة تقوم بوظيفة ضرورية و مهمة إزاء المجتمع ولا يستطيع أي عضو القيام بوظيفة أخرى غير وظيفته، فمثلا وظيفة الأم الأساسية و الخاصة بها داخل النسق الأسري تتمثل أساسا هي تربية الطفل و رعايته باعتبارها أكثر فعالية من الأب في الإشراف على واجبات الأبناء.

أما"تالكوت بارسونو" فقد حاول أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين بحيث يختص الرجل بالعمل و الانتاج و ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفية العائلية لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي للمجتمع ككل، ولقد تعرضت نظرية بارسونز إلى كثير من النقد من علماء الاجتماع الذين وجهوا نقد إلى النظرية الوظيفية، فقد ركز "ميلز" في نقد نظرية "بارسونز" في تقسيم العمل و الأدوار بين الرجل و المرأة على أن بارسونز حاول أن يخلق التكامل و التوازن بين النظام الأسري و النظام المهني، إذ أن الادوار المرأة تكون داخل الأسرة بينما العمل خارج المنزل يترك للرجل فالتصور الباسونزي يعكس على أمر الخلفية الأديولوجية لبارسونز و حرصه على تحقيق تكامل و توازن داخل النسق الاجتماعي.[1]

[1] نيكولا تيماشيف, نظرية علم الإجتماع طبيعتها وتطورها ,تر: محمود عودة وآخرون, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية ,1999, ص 405.

و تأسيساً على ما سبق فالنظرية الوظيفية تؤكد تبعية المرأة و انحصار وظيفتها في إطار أسرتها لتحقيق الاستقرار و التوازن للنسق الاجتماعي للمجتمع ككل، كما أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن لكل قيمة معينة تحدّدها ثقافة المجتمع، فالقيم المرتبطة بالأدوار المرأة عموماً تجعلها في مكـانة قيادية، والمرأة تعطيها دور التابع الذي يحتاج إلى حماية الرجل، ويمـكن أن نسقط هذه النظرية على أن كل وظيفة تكمل الأخرى.

و نظراً لأن موضوعنا يتطرق إلى عمل المرأة الشرطية و نظرة الشباب إليها فيمكن أن ينظر الشاب الموافق لعمل المرأة كشرطية وهو عمل مكمل لحياة الإجتماعية مثل التعاون و التكامل بينه و بين المرأة التي اختارها ألا و هي الـمرأة الشرطية.

**خلاصة:**

بعد صياغة الإشكالية ولتي دارت حول "هل يتقبل الشباب فكرة الزواج من شرطية في وسط العادات والتقاليد ؟ وهل تستطيع المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشباب الأغواطي؟" تم ذكر أهداف الدراسة وضبط مصطلحاتها، ثم عرض بعض الدراسات المشابهة التي تخدم الدراسة الحالية والتي كان لها دور كبير في حصر وتحديد مجال البحث، وطرح النظريات المُفسرة لأدوار المرأة.

## الفصل الثاني

# تطور عمل المرأة و دوافع خروجها

**تمهيد**

**أولا:** عمل المرأة في بلدان الصناعية(الغربية)

**ثانيا:** عمل المرأة في الوطن العربي

**ثالثاً:** دوافع خروج المرأة لميدان العمل

**رابعاً:** المرأة والعمل في القانون الجزائري

**خامساً:** دور المرأة الجزائرية في المجتمع

**خلاصة الفصل**

## تمهـــيد:

تعتبر ظاهرة خروج المرأة للعمل ظاهرة اجتماعية سادت جميع المجتمعات التي اتجهت نحو التصنيع

والمرأة باعتبارها جزءا هاماً من هذا المجتمع فقد انعكست وضعيتها على جملة الأدوار المنوطة بها فبعدما كانت تكتفي بأدوارها كأم و زوجة و ربّة بيت، أضحى لها دوراً اخر هو مزاولتها لعمل أو نشاط خارج بيتها و الذي تتقاضى مقابلة أجر معين، وقد كانت لها دوافع عديدة لخروجها للعمل، و فيما يلي نتطرق في هذا الفصل إلى عمل المرأة في العالم العربي وعند الغرب و في الجزائر و أهم الأسباب التي دفعتها للعمل.

## أولا: عمل المرأة في بلدان الصناعية(الغربية)

لقد كانت الثورة الصناعية عاملا من العوامل التي ساهمت بشكل فعّال في احداث التغيرات الاجتماعية التي أدت الى نهضة المرأة، ثم أحدثت الرأسمالية الصناعية أثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية، ففي الطبقات العليا أدت الثورة الصناعية الى زيادة فراغ المرأة في وقت الذي لوحظ فيه استغلال بشع لبناء طبقات العاملة، فظروف المجتمع الصناعي الحديث النشأة فرضت تشغيل النساء في المناجم و المصانع بغض النظر عن كفاءتها و درجة مهارته، فانحطت مكانتها كما كان عليها القيام بأعباء غير محتملة من العمل داخل المنزل و خارجه، لكن مكانتها لم تلبث ارتفعت و سمع صراخها داخل المنزل، فقد خوِّل لها عملها الى جانب الرجال بعض المزايا التي حققتها تدريجياً.

وقد بدأت الحركة النسائية في أوربا، فقبل الثورة الصناعية ظهرت في فرنسا تطلب بالمساواة بين الرجال و النساء، ولم تلقى حركتها اهتماماً كبيراً حتى جاءا فيلسوفان فرنسيان بعد قرن و نصف تقريباً و هما من فلاسفة الثورة الصناعية و طالبا بمنح المرأة حقوقها المتنوعة و ضرورية.

وفي **أوربا** اعتبر المُحلّلون الاجتماعيون أنّ الثورة الصناعية و الرأسمالية الصناعية دوراً أساسياً في خروج المرأة للعمل المأجور، في حين اندلعت الحرب العالمية الاولى ساهمت المرأة الفرنسية في العمل و ذلك لإتاحة الفرصة للرجال لخوض معركة الحرب و بهذا تولت معظم النساء أمور كسب عيشهن بأنفسهن وهذا ما حدث أيضا في ألمانيا، الا أن هذه الأخيرة عرفت نقصاً فيما بعد في نسبة اليد العاملة النسوية نتيجة ظهور حركة النازية المُناديه لعودة النساء الى المنازل و ترك الأعمال الخارجية مستندة في دعوتها أن عمل المرأة أدى الى نقص الأطفال و طرد عدد كبير من الرجال من العمل و في هذا الصدد قال **هتلر**" ان عالم المرأة هو زوجها و بيتها"[1].

أمّا في **روسيا** فقد استطاعت المرأة الروسية هي الأخرى تتقلد بعض الوظائف بداية من السنة 1917م حيث كان نظام الروسي يشجع مزاولة المهن المأجورة مع اعطائهن حق تقاضي الأجر في فترات العمل و الرضاعة الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة النساء العاملات خارج اطار العمل المنزلي، حيث قدرت نسبة العاملات بعد الحرب العالمية الثانية بـ 55%من القوى العاملة في البلد و في هذا الصدد يقول **لينين** ان

[1] ألكسندر كولونتاي، تحرر المرأة العاملة ،ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ترجمة فوّاز الطرابلسي ، 1978، ص23.

الأمة لا تكون حرّة حيث كان نصف عدد سكانها مغلوبين بأعمال المطبخ، وهكذا فقد منحت الزمالة و الحرية و السمعة النساء في روسيا عالم جديد لكن في مقابل وفقد وضعت أمام مسؤوليات جديدة[1]

وفي **أمريكا:** بعدما كان يقتصر عمل المرأة الأمريكية على أمور التدبير المنزلي حدثت تطورات هامة أدت الى مشاركة النساء في الاقتصاد القومي، وذلك بممارسة العمل المأجور، وهذا بدافع سد الاحتياجات المادية لأسرهنّ و الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته من مظاهر، بدأت نسبة العاملات الأجيرات في تزايد كما كان أيضا للنمو الصناعي و الحضاري أثر في الزيادة من القوة العاملة النسوية، و الواقع أنه عندما ظهرت المصانع لأول مرة في الأرض الأمريكية في نيوأنجلاند في قرن التاسع عشر، سرعان ما استمر العمل في مصانع على أنه يلاءم بصفة خاصة النساء.

وهكذا بدأت تظهر مشاركة النساء في مجالات عديدة من المهن و خاصة في المهن التي يكون فيها تأمين الأجر خلال الإجازات والعطل، وسواء كانت عطلة مرضية أو عطلة أمومة، إذ قبيل عام 1958 بلغ عدد النساء الأمريكيات في القوة العاملة 23مليون لأول مرة، و من بين جميع النساء فوق سن الرابعة عشر كان38%منهن يعملن و يبحثن عن العمل و عدد النساء اللاتي كن يعملن في عام 1957 أكثر منه في أيه سنة سابقة و استمر في زيادة منذ ذلك الحين و بخاصة المتعلمات[2]

[1] مرجع سابق ص24

[2] روبرت سميث، المرأة و العمل، ترجمة حسين عمر، القاهرة، مكتبة النهضة العربية،ص29و65.

## ثانيا: عمل المرأة في الوطن العربي

### 1-في المشرق العربي:

بالرغم من الاوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تمر بها المشرق العربي(سوريا لبنان مصر..)فقد أحرزت المرأة العربية تقدماً ولو بنسبة ضئيلة في سوق العمل، لا يختلف من سنة لأخرى ففي سوريا تضمنت الخطة خماسية العاشرة 2006-2010 فضلا خاصاً يتمكن المرأة و زيادة مشاركتها في مواقع صنع القرار وصولا الى نسبة 30%ويتراجع نسبة مشاركة النساء في قوة العمل فقد انخفضت هذه النسبة خلال 2004 من19.8%الى17.3%لكن هذا لا يحد من عزيمتها في بلوغ الهدف و استمراريتها في العمل، و محاولاتها في تحقيق التقدم لدليل على ذلك.

وفي لبنان من خلال مشاركة المرأة اللبنانية في قضاء الاف بنسبة 35%تقريباً، كما تشارك المرأة في مجلس الشورى الدولة، وفي مجلس قضاء الأعلى، و رغم أنها تشتغل و بنسبة صغيرة في المقاعد، أما في النقابات فتمثيل المرأة في القيادة ما يزال ضعيفاً فتواجد المرأة في سلك القضاء يبرزهن على مدى إمكانياتها في اتخاذ القرارات و الحكم في مختلف القضايا، وأن قدرتها ليست محدودة في العمل المنزلي فقط.

أما في مصر وفي مجال السياسية، فقد انخفضت النساء اللاتي يشغلن مناصب نائب وزير3%عام 2008 مقارنة بـ 15.4%في العام السابق، فتقلد المرأة لمناصب قيادية و مشاركتها في اتخاذ القرارات في عمليات التسيير يجعل منها عنصراً سياسياً فعالاً لا يمكن استخفاف بقدراتها في مجال الادارة، فقد انخفضت نسبة النساء في مناصب الادارية الممتازة الى12.8%عام 2008 مقارنة بنسبة 15.3%عام 2007 و هذا يعود الى توجه الكثير من النساء الى مهن أخرى قد تكون لها امتيازات أفضل من العمل في الادارة.[1]

[1] مليكة حاج يوسف، أثر عمل الأم على تربية أطفالها، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2003، ص29-30.

**2 – في المغرب العربي:**

لقد عاشت دول المغرب العربي ظروفاً متشابهة ، لأنها تعرضت للاحتلال الفرنسي الذي قام بنهب ثرواتها و ممتلكاتها، فكان عمل المرأة مختلفا فكانت مجاهدة و ممرضة و فدائية، وهذا ما أدى الى تغيير البنى الاجتماعية للمجتمعات المغربية بعد حصولها على الاستقلال، فاصبح للمرأة حقوق سياسية و اجتماعية و بفضل التعلم فتحت لها فرص العمل و التمهين، وما عزز من دورها هو مشاركة في اعادة بناء اقتصادي للبلاد لتحقيق التنمية الشاملة وكل هذا يتطلب وجود قوة عاملة كبيرة فتضافرت جهود الرجال و النساء معا، ففي تونس منح قانون الشغل للمرأة العاملة حقوقا اجتماعية ، وحسب احصائيات 2004فإن نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب حكومية فهي 12% كما تبلغ نسبة النساء في البعثات الدبلوماسية24% في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي20%ومجلس الأعلى للقضاء 13% و في المجالس الدستورية 20.5% وهذا ما يثبت قدرتها في الميادين الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، الى جانب تحملها لمسؤوليتها الاسرية و قيامها بدورها التربوي، أما أوضاع المرأة المغربية فلا يختلف كثيراً على ماهي عليه أوضاع المرأة في تونس ويمكن من خلال هذه الأوضاع الظروف السائدة تحديد مدى مساهمة المرأة في العمل والنشاط الاقتصادي فقد بلغت نسبة العاملات المطلقات 46% وفي أعلى نسبة نظراً لحاجتها الاقتصادية لأنها العائل المسؤول على أبناءها بعد الانفصال ثم الأرامل بنسبة23% أما العاملات المتزوجات ف تنخفض الى8% وهذا راجع الى نظرة الدونية للقيمة الاجتماعية لعمل المرأة.[1]

[1] مرجع السابق، ص30.

## 3-عمل المرأة في الجزائر :

### 3-1) المرأة الجزائرية في الاحتلال:

إن دخول المستعمر الفرنسي للجزائر أدى الى تجريد معظم العائلات الجزائرية من أراضيها التي كانت تعتبر مصدر قوتهم، وأصبح سيد الأرض عبداً يخدم المستعمر الذي سلب منه كل ممتلكاته، وسبب هذه الأوضاع اضطر أفراد هذه الاسرة الجزائرية الى التحاق بصفوف المجاهدين للمشاركة في ثورة التحرير خاصة من طرف العدو و للإفصاح عن مكان ابائهم، فلم يكن أمام المرأة الجزائرية غير الخروج و البحث عن العمل لسد جوع أطفالها فعملت كخادمة في البيوت البرجوازيين مقابل أجور زهيدة و ذلك لأنه لم يكن لها مستوى تعليمي عالي، ولم تكن خبرة مهنية في أي مجال.

و عليه فقد كانت المرأة العاملة الجزائرية مصدراً اقتصادياً تلبي احتياجات أسرتها، كما استطاعت الحفاظ على الكيان أسرتها و حمايتهم من محاولات المستعمر الفرنسي في طمس شخصياتهم و هويتهم.

ولكن دورها لم يتوقف عند هذا الحد فالسياسة التعسفية الفرنسية في الجزائر التي كانت ترتكبها في حق الكثير من الوطنيين، دفع بالمرأة الى مشاركة الرجل في القيام بالواجب الثوري متجاورة بذلك عملها الرئيسي المحصور في البيت فقط، فالثورة الجزائرية أعطت المرأة دورا و وظيفة فكلفت بأعمال تتجاوز طبيعتها البيولوجية ، فقد مارست أعمالاً كثيرة في صفوف جيش التحرير بعدما تدربت على استعمال السلاح وعلى علاج المرضى و الجرحى، وتهتم أيضاً بشؤون الادارة كمساعدة وكاتب القيادة و تشغيل بالكتابة على الالة الراقنة لإعداد المنشورات والأوراق الدعايات وايصال الاشتراكات أو كتابة التقارير و القوانين العسكرية وتلقي المجاهدة المثقفة دروسا للتوعية السياسية فقد عملت على تامين الاتصال بين الشعب والمجاهدين والقيادات وكذا تامين طرقات العبور لهم وحراستهم.

وفي دراسة للباحثة عبد العزيز بوكنة بعنوان: "دور المرأة الجزائرية ماضياً و حاضراً" بعض الاحصائيات حول مشاركة المرأة في ثورة التحريرية فترة أن نسبة25.3% فقط من النساء المسجلات كقدماء محاربات أو مجاهدات وهذه نسبة تمثل عددًا قليلاً من نساء الريفيات ممن شاركن في ثورة التحريرية[1].

[1] محمد يعيش: المرأة و الأدب في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة معارف عدد10، المركز الجامعي محمد أولحاج، بويرة، الجزائر، بدون سنة،ص10،ص21.

أما مجموع المسجلات و العدد المقدم هو949.10 امرأة نجد 194.9 صنّفت كمدنيات و1.755 يُعدن جنديات أو مجاهدات يعني 81% شاركن في نظام المدني لجبهة التحرير الوطني، و19% فقط صنّفهن جنديات أما نسبة 78% عملهنّ في الأرياف و20% عملهنّ في المدن، كما نجد أن نسبة 41% كان يتراوح عمرهن ما بين 31-50 سنة و كان جلهُنّ متزوجات أو أمهات، وبالرغم من إدراك المرأة الجزائرية لصعوبة الكفاح و خطورته الا أنها شاركت في ثورة التحريرية و تصدت لكل المخاطر فنجد الكثير منهن تعرضنّ للتعذيب و كذا انتهاك الأعراض و حتى القتل من أجل الافصاح عن الأسماء المجاهدين و مكان تواجدهم لكنهنّ فضلن الموت على خيانة الوطن و هذا دليل على مدى صدقهنّ و أمانتهنّ في المحافظة على أسرار البلاد و مساعدة المجاهدين على تحرير الوطن و تاريخ الجزائري يشهد لحد اليوم على مواقف الجزائرية و مجهوداتها النضالية و هذا ما يدل على صدق كفاحهن من أجل تحرير الوطن[1]

### 3-2)عمل المرأة في مرحلة الاستقلال:

خرج المجتمع الجزائري من الحرب التحرير منهك القوى وبأوضاع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية متدهورة و عليه عمل على اعادة بناء اقتصاده و استرجاع مكانته و قوته، و من خلال وضع مخططات و برامج اقتصادية تنموية، كان التعليم فيها الخطوة الأولى المتبعة في سبيل تحقيق هذه التنمية فنصّت الدولة على مجانية التعليم و اجباريته على أفراد المجتمع باختلاف طبقاتهم انتماءاتهم و جنسهم(ذكر-أنثى) لمحاربة الأمية و وصول لأعلى مستويات التعليم و الدخول في سوق العمل و بالتالي المشاركة في عملية البناء و التشييد، غير أن مشاركة اليد العاملة النسوية بعد الاستقلال كان ضئيلا و ذلك بنسبة 1.82%عام 1966و2.61%عام 1977 لكن هذه النقلة النوعية تعكس لنا تحرّر المرأة من النظرة التقليدية لعمل المرأة كما أنّ هناك قوانين و تشريعات تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و هذا ما تنص علية المادة 42 من دستور حقوق السياسية و الثقافية و الاجتماعية للمرأة الجزائرية، اضافة الى أن التعليم ساعدها على تحقيق الاستقلال الذاتي و اقحامها في عالم الشغل الذي من خلاله أثبتت أن لها قدرات و امكانيات من شأنها أن تساهم في تطوير البلاد

[1] نفس المرجع السابق، ص21.

## ثالثاً: دوافع خروج المرأة لميدان العمل

كان هذا الموضوع محور بحوث كثيرة خاصة دوافع خروج المرأة الأم لميدان العمل فبعض هذه البحوث تناول دراسة الدوافع وراء هذا العمل و بعض أهتم ببيان نتائجه و البعض الأخر تناول دراسة الاتجاهات و القيم المتعلقة بموضوع خروج المرأة للعمل و جاءت معظم النتائج في هذه البحوث متعارضة، بعضها يؤكد أهمية عمل المرأة و بعض الأخر يسخط على الزوجة الأم التي تخرج للعمل.

ولقد أكدّت الغالبية العظمى للنساء أن من أهم دوافعهنّ للعمل هو الحاجة الاقتصادية والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة لاعتماد على دخل المرأة.[1]

إلا أن هذا الدافع انخفضت قيمته تدريجياً وذلك بازدياد فرص التعليم وزيادة عدد النساء العاملات بالإضافة الى التغير الذي حدث في مفهوم دور المرأة، بالإضافة إلى الدافع المادي والذي نجده واضحاً في الأسر ذات الدخل المنخفض هناك دوافع شخصية كرغبة المرأة لتثبت كفاءتها و قدرتها في انجاز الأعمال التي كانت وقفًا على الرجال فقط، يحقق الحصول على العمل فقط بل أنه وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل[2]

أضف إلى ذلك هناك دوافع تحقيق الذات و حتى تقضي المرأة على الوضع التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع الذي ينظر إليها على أنها زوجة وربة بيت وأم لأطفال وهذا راجع للتنشئة الاجتماعية، وحتى أيضا تقتضي على وقت الفراغ و تنظيم من عملها المنزلي و الخارجي إطار منظم له بداية و نهاية، ومنه ذكر **تيلور** أن دوافع العمل تميل إلى أن ترتبط بالمال فالناس قد رسخ في اعتقادهم أن المال هو المدخل الى السعادة، ولذا فإنهم عندما يحسون بأن هناك نقصًا في حياتهم فإنهم يطلبون بمال أكثر، وتشير الحاجة إلى المال إلى أنهم يريدون شيئًا، ولكنهم لا يوضحون لنا ما هو هذا الشيء.

أما في الوطن العربي فقد اجري بحث لمعرفة دوافع خروج المرأة العربية للعمل و تم هذا البحث في كل من تونس و الكويت و الأردن على 3000امرأة و تبين من خلاله أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمل المرأة و ثلاثة أسباب مادية، هي الحاجة المادية و الحاجة في تحقيق الرفاهية و تأمين المستقبل في حين لم تظهر أية علاقة بين عمل المرأة و مجموعة الحاجات المعنوية، وهذا يعني أن المرأة العربية

[1] كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العامة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،لبنان،1984،ص86.
[2] مصطفى عوفي، المرأة في مضمون الاتفاقيات الدولية العمل، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد7الصادرة بتاريخ ديسمبر 2002، مجلة علمية، باتنة الجزائر، ص143.

ما زلت تنظر إلى دورها كما حدده لها المجتمع، حسب الاطار التقليدي، وهي الآن في حالة سعي لتحقيق ذاتها و من كل ما سبق نستنتج أن خروج المرأة للعمل جاء بدافع الحاجة المادية وهذا طبعا يعكس ثقافة المجتمع التي يرغب أساساً في بقاء المرأة في المنزل في تتفرغ لواجباتها المنزلية و تربية أطفالها، وتحقيق الذات طبقاً لا يتم الأمن خلال القيام بواجباتها الأسرية، فالاعتناء بالأسرة هي الوظيفة الاساسية للمرأة أما عملها خارجًا فيأتي في المرتبة الثانية و يمكن الاستغناء عنه إذا حدث و فشلت المرأة في التوفيق بين أداء عملها خارجا والقيام بأعبائها الأسرية.[1]

[1] كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق ص87.

## رابعاً: المرأة والعمل في القانون الجزائري

اتخذ المشروع الجزائري موقفًا بموجبه أقرّ للمرأة بحقها في العمل و أبقى على مكانتها الاجتماعية كأم وراعية بيت، و هذا التوجه نجده في عدة أحكام دستورية، و نذكر منها ما ورد في نص المادة29 من الدستور 1996المعدل في 2008 بموجب القانون 19/08المؤرخ في 2008/11/15 والتي أكدّت أن كل المواطنين سواسية أمام القانون.

أما المادة 31 من نفس الدستور فنصت على أنّ مؤسسات الدولة تستهدف ضمان المساواة بين المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات، بإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في حياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و قد كرّست المادة 51 حق التساوي جميع المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة أما المادة 55 فكانت صريحة بتكريس حق العمل لكل المواطنين مع ضمان القانون الحماية اللازمة أثناء العمل، من ناحية ابقاء على دور المرأة في الأسرة نصّت المادة 58من الدستور على أنّه: تحظى الأسرة بحماية الدولة و المجتمع.

تشريعات العمل الجزائري منذ الاستقلال لم يخرج على هذا المسار أو التوجه، بحيث أعطى للمرأة نفس الحظوظ في المشاركة في الحياة الاقتصادية و مسيرة البناء و التشييد مع الحفاظ على خصوصيتها.[1]

بحيث أخضعت تشريعات العمل المتتالية في الجزائر النساء العاملات من حيث المبدأ العام الى نفس الحقوق و الالتزامات المطبقة على كافة العمال، طبقاً للمبدأ المعتمد في التوظيف و التشغيل و الذي يتفادى في عدم التمييز بين العمال لأي سبب من الأسباب طبقاً لنص المادة17 من القانون 12/78 المتضمن القانون الأساسي العام للعامل و المادة 8 من القانون 06/82 المتضمن علاقات العمل الفردية و المادة17 من القانون11/90 (اخر قانون عمالي) المعدّل و المتمم المتعلق بعلاقات العمل.

لكن طبيعة التكوين الفيزيولوجي للمرأة من جهة و متطلبات العادات و التقاليد و مبادئ ديننا الحنيف من جهة أخرى جعلت من المشروع يخص المرأة بأحكام خاصة تتعلق بطبيعة و نوعية الأعمال أو المناصب التي تستند الى المرأة و منعها من العمل في بعض الظروف و الأوقات حماية لها من مختلف الأخطار المعنوية و الأخلاقية... بحيث تمنع قوانين العمل تشغيل النساء في أعمال شاقة و مرهقة كما تمنع

[1] عطاالله التاج، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية، ديوان المطبوعات، الجزائر،2006، ص73 .

تشغيلهنّ في أعمال ليلية الا في حالات خاصة و بشروط منها ترخيص مفتش العمل بذلك طبقًا لنص المادة 29 من القانون 11/90 المشار اليه أعلاه.

هذا ما يجعل من الأحكام الدستورية القانونية ذات الصّلة يعمل و معاملة المرأة مطابقة للمواثيق و الاتفاقيات الدولية ولا سيما الاتفاقيات منظمة العمل الدولية و مكتب العمل الدولي، بحيث تم الخروج بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل في مجال العمل من نطاقه النظري و الشامل الى نطاق واقعي من خلال الوثائق الشاملة التي اعتمدتها مؤتمر العمل الدولي والتي تهدف في مجملها الى مناهضة التمييز حيال المرأة العاملة و تحقيق تكافؤ في فرص العمل و المعاملة على قدم المساواة مع الرجال من خلال ما ورد في الاتفاقية رقم 100لعام 1951 المتعلقة بالمساواة في أجور العاملين و العاملات عند تساوي العمل و الاتفاقية111 لعام 1958الخاصة، يحظر التمييز في المهن و الوظائف ... و غيرها من الاتفاقيات الدولية.

بالإضافة الى ميثاق الأمم المتحدة و الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 و الذي أكّد مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال و النساء، و ما نصّت عليه المادة 23 بالحق في العمل دون تمييز و الحق في أجر متساوي. بحيث لا يخلو اعلان أو وثيقة صادرة عن منظمة دولية و اقليمية تتعلق بحقوق و حريات الانسان دون تشييد على وجوب عدم التمييز بين المرأة و الرجل في ممارسة هذه الحقوق و الحريات الأساسية.

تكريس هذه المبادئ و اعطاء المرأة فرصة المشاركة في المسار الاقتصادي هو في حقيقة الأمر تمكينها من حق دستوري كقوة فاعلة للمشاركة في التنمية المستدامة.[1]

[1] المرجع السابق، ص74.

## خامساً: دور المرأة الجزائرية في المجتمع

منذ حرب التحرير الوطني و المرأة الجزائرية تلعب أدوار مهمة، وقد زاد نشاطها و توسع منذ الاستقلال الجزائري، حيث شغلت مناصب عليا و ترشحت الرئاسيات عام 2004، و ما شجع نمو العمل المرأة في القطاع غير الزراعي امكانيات توصل الفتاة الى التعليم التي تتزايد بمعدلات عمالة الذكور، بيد أن عمل المرأة مازال حضريًا كما أنه مركز هجرة أساسية في المدن الكبرى و موجه الى قطاعين اقتصادين هما: قطاع الخدمات و الإدارة و القطاع الصناعي حسب الاحصائيات عام 1987 فان عدد السكان الناشطين قد بلغ 5.3 مليون منهم 10%اناث كما أن نسبة المتمدرسين قد انتقلت من 36% عام1966الى 89% عامي 1990-1991، وفي السياق نفسه تؤكد الدراسات الكثيرة المعينة لوضع المرأة دورها في المجتمع الجزائري أن عدد النساء الناشطات الذي بلغ 77.000امرأة عام 1990 و تجاوز1.100.000امرأة عام 2005 و 1.277.000 عام 2010م، وهذا يشير الى تضاعف هذه الشريحة الاجتماعية في 20 سنة، و من ثم يصبح معدل النشاط السنوي 12.7%بالنسبة لنظيره لدى الذكور، أي امرأة نشيطة مقابل 8 ذكور، فاذا كان أغلب النساء الجزائريات يعملن في الادارة، فان الزراعة 6%يضعه الاختصاصيون تحت مسميات متعددة مثل العمل المستقل أو الخدمة المنزلية علمًا بأن المجموعة السكانية لنساء الأجيرات ما زلت قليلة العدد للغاية اذ تمثل5%من القوة العاملة الحضرية في الجزائر، كما يمنع تشغيلها لساعات اضافية في الفترات المذكورة.

أما الاتفاقية الصادرة عام 1976 توجب العمل على المساواة بين الرجل و المرأة في كافة المجالات العام في فرص التعليم و التدريب و التكوين و الترقية في كافة شروط و ظروف العمل و ضمان منح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل عن العمل المماثل، وتنص الاتفاقية رقم03عام 1971على أن يكون تأمين الأمومة شاملاً للرعاية الطبية قبل الوضع للعلاج بالمستشفى عند الضرورة و صرف معونة مالية خلال فترة الانقطاع عن العمل بسبب الحمل و الوضع لمدة ستّة أسابيع قبل و بعد الوضع.[1]

أما اتفاقية رقم 10لعام 1979 تنص على وجوب حصول كل من العامل و العاملة على اجازة الدراسة بدون أجر و بفرص مساوية، في حين تنص الاتفاقية رقم5 لعام 1976 بشأن المرأة في كافة تشريعات العمل كما يجب أن تشمل هذه التشريعات في منظمة لعمل المرأة، كذلك يجب أن يضمن تكافؤ الفرص

[1] مصطفى عوفي، المرأة في مضمون الإتفاقيات الدولية للعمل، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، العدد 07الصادرة بتاريخ ديسمبر2002، مجلة علمية تصدر عن جامعة باتنة الجزائر، ص11.

بين الرجل و المرأة في كافة المجالات عند تساوي المؤهلات و الصلاحيات، وفي شروط و ظروف العمل و ضمان منح المرأة العاملة الأجر المماثل لأجر الرجل، و كذا منح فرص التعليم و التدريب و التكوين للمرأة قبل و بعد الالتحاق بالعمال و توفير التسهيلات اعادة تدريب المرأة العاملة بعد فترات انقطاعها.[1]

[1] مرجع السابق، ص 11

## خلاصة

لقد انخرطت المرأة في مختلف مجالات العمل مع ضمان حقوقها لعاملة طبقا لها تضمنه النصوص القانونية التي وردت في هذا الإطار لتُتقن عملها و تساويها بالرجل في حقوق و الواجبات و هذا ما أكدته المنظمات الدولية و العربية .

و رغم خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل و انخراطها في عالم الشغل الا أنّها ما زلت تعاني من ضغوطات إجتماعية و صراعات تمس المرأة شخصياً أو مشكلات تتعلق بالأسرة أو بالعمل، و قد نتجت هذه المشكلات بشكل رئيسي بسبب عدم توفر الظروف المساعدة للمرأة في تقليل من الصعوبات الناتجة عن إزدواج دورها لتمكن المرأة من العطاء و الإنتاج بفعالية أكثر من الرجل ان لم تكن أفضل منـه.

## فصل الثالث

# المرأة الشرطية و الشباب

**تمهيد**

**أولاً:** المرأة الشرطية في الوطن العربي.

**ثانيًا:** شروط الالتحاق المرأة للأمن الوطني.

**ثالثًا**: الشباب في مجتمع الجزائري.

**رابعًا:** نظرة مجتمع لعمل المرأة كشرطية.

**خلاصة الفصل**

**تمهـيد :**

كرَّمَ الاسلام المرأة و ساوى بين الرجل في وحدة الأصل الانساني يقول تعالى:

"**ياأيّها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها و بثّ منهما رجالاً كثيراَ و نساء**"(سورة النساء آية01).[1]

ويُعد العمل الشرطي بكل أشكاله ركيزة هامة من ركائز الأمن و حفظ على مكونات المجتمع و يلعب العنصر النسائي دوراً فاعلاً و مهماً في ذلك لا يقل أهمية عن دور الرجل و خاصة في التطور الكبير الذي تشهده الجزائر مما يجعل من الخدمات التي تقدمها الشرطة النسائية شيئاً ضرورياً و حتمياً في كل مفصل من المجتمع الجزائري.

و وجود المرأة الشرطية يساعد الى حد كبير في كشف العديد من الجرائم و الأمراض الاجتماعية و ذلك لحرصها على عملية التحري و الاستنتاج، و تلعب الشرطة النسائية في العصر الحديث دوراً فاعلاً و مهماً في حفظ الأمن و النظام و الحفاظ على مكونات المجتمع و ذلك بأهمية لا تقل عن دور الرجل و خاصة في التطور الكبير الذي تشهده المجتمعات فقد بدأ في العصر الحديث اشتراك الفتيات في العمل الشرطي لمراقبة الاناث و منعهم من الانحراف و كذلك الاهتمام بقضايا المرأة و حمايتها مما يجعل من الخدمات التي تقدمها الشرطة النسائية شيئاً ضرورياً.

و في هذا الفصل سوف نتطرق لعمل المرأة الشرطية في الوطن العربي و في الجزائر و شروط التحاقها و كذلك نظرة المجتمع لعمل المرأة كشرطية.

[1] القرآن الكريم ، سورة النساء. سورة مدنية، آية 01.

## أولاً: المرأة الشرطية في الوطن العربي

### 1/الشرطية في الأردن:

نظراً لظهور الحاجة لوجود كوارد شرطية نسائية لإدامة واجبات ووظائف جهاز الأمن العام فقدتم تأسيس أول مدرسة لتدريب الشرطة النسائية في عام 1972 و كانت بداية بتدريب 6 فتيات تشكلن نواة الشرطة النسائية و أصبحت للشرطة النسائية الأردنية معهد خاص لتأهيل النساء لأعمال الشرطة و اختلفت الشرطة الأردنية بتخريج الدورة 25 للشرطة النسائية في عام 1989م.[1]

### 2/المرأة الشرطية في مصر:

كان دخول المرأة الشرطية في مصر عبر مراحل ثلاث أهمّها:

المرحلة الأولى: في بداية 1920 تكونت بمصر في للاستفادة من العنصر النسوي في أنظمة الشرطة و حاولت انشاء البوليس النسوي و تحققت هذه الفكرة عندما دعا الاتحاد المصري لرعاية الطفولة و الأمومة المكتب الدولي لهذه الهيئة الى اختيار اثنين من فتيات البوليس النسائي الانجليزي لتدريب النساء الوطنيات في مصر و تهيئة لشغل بعض الوظائف البوليسية للنساء و بعد حضورها اقتصر نشاطها على مراقبة الساقطات من النسوة الأجانب اللواتي تتزايد عددهن أنذاك و واصلنا العمل في هذه المهنة حتى سنة 1974 دون القيام بتدريب النساء الوطنيات اللواتي لم يقبلن هذا العمل و اعتبرهن يمس بالكرامة.

المرحلة الثانية: ان كانت التجربة الأولى بالعنصر النسوي في أعمال الشرطة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم تهيئة البيئة لقبول هذه الفكرة فان لم تلبث أن وجدت لها سبيلا أخر للعمل في أجهزة الشرطة و ذلك الالتحاق كسجانات في السجون و كان ذلك في مجالي سجون الأجانب و مصلحة السجون.

المرحلة الثالثة: كانت بدايتها بصدور القرار 786 القاضي بإنشاء مكتب الاداريات و التحاقه بالإدارة الجنائية لمصلحة الأمن العام و ذلك حين اعتمد لهذا المكتب بميزانية 1955-1956م و ثماني وظائف من درجة السادسة ثم زادت الى 16 وظيفة وفقا للأوضاع المقدرة في القانون 610 صدر القرار الوزاري رقم 155 القاضي بتنظيم مصلحة الأمن العام وأصبح مكتب الاداريات وحدة تابعة لإدارة البحث الجنائي في سنة 1962م صدر قرار رقم 19 القاضي باستبدال اسم المشرفات الاداريات باسم باحثات الشرطة.

[1] مجلة الشرطة الأردنية ، عمل المرأة في شرطة الأردنية ، العدد 164، 2007، ص47.ص209.

### 3/المرأة الشرطية في تونس :

بدأت الشرطة النسائية في تونس سنة 1975 وقد تمّ اختيار 17 مترشحة من المتقدمات وعددهنّ200 امرأة وبعد هذا اختيار تلقين دروساً نظرية و عملية و سميت كل وحدة منهن حافظة أمن عمومي و اشتغلت جميعهن في وظائف تنظيم المرور أو يساعدن أبناء المدارس عند الدخول الى المدرسة أو الخروج منها و بعد ذلك خاضت تونس تجربة ثانية خاصة بشرطة الأحداث و عهد إليهن القيام بالإجراءات المدينة و الأبحاث التي تتعلق بالحدث الجانح و التحريات عن المشكلة و أسباب انحرافه وكل ما يمس الحدث، كما تعين بعض الخريجات كالمشرفات في ميدان الشرطة العدلية و لقد نجحت التجربة التونسية و يرجع ذلك الى مستوى الثقافي الكبير و الى مستوى الأخلاقي و الالتزام بالانضباط و توفير الشروط المطلوبة عند خروج الشرطيات للعمل.[1]

### 4/المرأة الشرطية في الجزائر:

قد انطلقت الجزائر مثل غيرها من المجتمعات العربية بنهضة تقديمية شاملة و شملت المجتمع الجزائري و ذلك بتدعيم مركز المرأة و أهمية دورها و ضرورة مشاركتها في بناء المجتمع بشكل فعال مثلما شاركت الأمن في الثورة التحريرية و كان من المجالات التي ساهمت فيها المرأة الجزائرية و انخراطها بعمل في جهاز الشرطة بهدف حفظ النظام و الدفاع عن المواطنين و أملاك الدولة[2]، فاقتحمت المرأة عالم الشرطة الذي كان أبوابه الى زمن غير بعيد مغلقة في وجه المرأة لا تحلم حتى بإمكانية الاقتراب منها حيث كانت التقاليد و الأعراف الموروثة تقف حاجزاً وراء ذلك، لكن ومع مختلف التغيرات في شتى المجالات الحياتية ملحة تقتاضيها مراحل التنمية و عمليات التطور السريع لذلك ابتدع مشروع اعداد سلك المفتشات اللاتي يعملنّ بالزي المدني و يتولين علاج القضايا انحراف الأحداث ودراسة المشاكل الاجتماعية لأسر المنحرفين و المعوقين و الفارين من البيوت وهذا ميدان ليس النجاح فيه يسير لما يتميز به من حساسية و تعقيد ولقد تمكنّت المفتشية الجزائرية الأولى من خلال ممارستها الفعلية لهذا الدور أن تنجح فيه بشكل كبير هذا ما جعل المديرية العامة للأمن الوطني تعزيز هذا السلك و العمل على توسيعه و الارتفاع ومد الجسور أمامه هكذا، اذن كانت تجربة 1973م مع أول دفعه من مفتشات الأمن اللاتي تدربنّ بالمدرسة العليا للشرطة و تخرّجن بعد فترة تكوين قادرة على خدمة شعبها و وطنها و في عام 1980م دعيت الفتاة

[1] نفس المرجع السابق ص164.ص209.

[2] سعداوي زهرة، اشكالية الممارسة المهنية لعمل المرأة داخل ميدان الامن، دراسة لنيل شهادة ماجستير، الجزائر، 2004، ص94.

الجزائرية للمشاركة في العمل الشرطي كعون أمن عمومي و تخرجت الدفعة الأولة1981م من مدرسة الصومعة بالبليدة بعد فترة تدريب دامت (6)أشهر و هذا بـ 24 عون نظام عمومي و تبعتها دفعة ثانية في 1982-1983 حيث شهدت ارتفاع كبير قدر بـ 74عون و ذلك لاقتبال الفتيات على التكوين و مبعث ذلك هو نجاح التجربة الأولى من عونات النظام العمومي تكوينا و ميدانيا تلتها دفعة الثالثة 1984-1985غير أنها شهدت تراجعاً قدر بـ 37% و يرجع ذلك الى كونها تخرجت مباشرة بعد الدفعتين السابقتين من الأعوان، كما أن الاختيار كان مقصودًا حتى يكون هناك تجانس في الأعداد بين مختلف الرتب و منذ ذلك الوقت و الجهود متواصلة لتحسين مستوى الشرطيات للوصول بهن الى أعلى درجات التطور و الالتحاق بالشرطة النسائية المتقدمة في العالم، كما فتحت المديرية العامة للأمن الوطني المجال أمامهن في سبيل ترقيتهن الى أعلى الرتب في اطار مهنتهنّ و قد تحقق ذلك بالفعل عندما بدأت المرأة الشرطية تصل الى مختلف الرتب في صفوف الأمن الوطني من عون الأمن العمومي الى عميد الشرطة و بهذا الاستعراض اتضح لنا أن الشرطة النسائية في الجزائر هي تجربة قديمة ليست وليدة اليوم بل ترجع الى السبعينيات مع هذا نلتقي مساهمة المرأة الجزائرية قليلة مقارنة بباقي الدول الاخرى الا أن اقبالها على هذه المهنة يفوق كل التوقعات و خير دليل على ذلك نسبة المشاركة المرتفعة في مسابقة ضباط الشرطة و مفتشات الشرطة سنة 1998 حيث بلغ عددهن أكثر من 1000 مترشحة و ما يقارب 3000 مترشحة بالنسبة للأعوان النظام العمومي وهذا ان دّل على شيء فإنما يدل على أن مجال الشرطة أصبح واحدا من اهتمامات المرأة الجزائرية.[1]

[1] نفس مرجع السابق، ص 49.

## ثانيًا: شروط الالتحاق المرأة للأمن الوطني

إنّ المؤهل العلمي الواجب توفرّه في العناصر النسائية كحد أدنى هو شهادة الدراسة الثانوية و المستوى الدراسي يؤدي دورًا كبيرًا في الرتب، حيث أن المستوى الثانوي تتقلد رتبة عون أمن عمومي بينما المفتشات ينبغي أن يكون مستواهن الدراسي ثالث جامعي على الأقل بينما الضابطات ينبغي أن يحصلن على شهادة الليسانس وكذلك المحافظات و نلاحظ أن المرأة الشرطية لم يكن يسمح لها القانون بتجاوز رتبة مفتشة شرطة ولكن القانون الحديث سمح بأن تكون ضابطة، محافظة، عميد و كذلك عميد أول و هذا مرتبط بالمؤهلات و المستوى التعليمي مثلها مثل الرجل حيث سمح القانون الخاص بالشرطة في الجزائر بتوظيف المرأة في سلك الأمن اذا توافرت فيها عدة شروط تجعل المرأة مؤهلة و مستعدة لأداء أي دور يستند اليها في مثل هذا الجهاز المهم بالنسبة لحفظ الأمن وسلامة البلاد و نذكر منها هذه الشروط:

| الشروط العامة للتوظيف |
|---|
| أن تكون ذات جنسية جزائرية |
| أن تتمتع بصحة جيّدة خالية من الأمراض السل و السرطان و الأمراض العقلية والنفسية |
| الحيازة على مستوى تعليمي حسب الرتبة |
| أن تتمتع بكامل الحقوق المدنية |
| ألاّ تقل قامتها عن 1.65م |
| ألاّ تقل قوة بصرها عن 15/10 لكلتا العينين |
| أن تنجح في كافة الاختبارات المحددة للاختبار |

**الشروط الخاصة بالتوظيف:**

ونقصد بها تلك التي تتعلق برتبة معينة دون سواها و تقتصر أساسا في شروط

السن و المستوى التعليمي و هي كما يلي:

أعوان الشرطة:

⇐ مستوى ثالثة ثانوي على الأقل

⇐ السن 19 الى 23 سنة

مدّة التكوين 24 شهراً

الملازمون الأوائل للشرطة:

⇐ مستوى شهادة ليسانس أو ما يعادلها

⇐ السن 22 الى 25 سنة

مدّة التكوين 24 شهرًا

–وهي شروط نفسها بالنسبة للرجل لأن قانون الأمن الوطني ليحث على المساواة بين الجنسين في الانتقاء و القبول و التوظيف.[1]

[1] هاني مسلم سعاد، المرأة الجزائرية نظالا و عملا، مجلة الشرطة: مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، العدد34، الجزائر، 1987، ص49.

## ثالثا: الشباب في مجتمع الجزائري

الشباب هم مستقبل و نواة المستقبل الأساسية و هم سبب قوة مجتمع و نهضته الأساسية، حيث يعدون عنصرًا أساسًا لتقدم الشعوب و تطورها، فالمجتمعات التي تمتلك نسبة كبيرة من هذه الفئة تعد من المجتمعات القوية، و سبب في ذلك يعود لحيوية الشباب و طاقتهم، لهذا تعد هذه الفئة ركيزة أساسية من ركائز الأمة و أساس تقدمها و تطورها كما يعدون بناة المجد و الحضارة.

الشباب عماد المجتمع و سر نهضة الأمة، حيث يعدون خط دفاع الأول للمجتمع ولهم أدوار هامة في المجتمع و يشاركون في عملية الانتخابات فتعد أصواتهم من أصوات مواطنيهم و سوف يؤدون واجبهم[1]

ويشكل الشباب قطاع واسع في تركيبة المجتمع الجزائري، وهذه الفئة تتسم بصفات ايجابية و سمات نوعية تؤهلها لأن تكون طاقة ايجابية و قوة اقتصادية يعتمد عليها في تطور و التقدم، و لكن في ظل التحولات التي فرضتها العولمة و الصعوبات التي يعيشها المجتمع، فان شريحة الشباب باتت تعيش جملة من العراقيل و المشاكل التي تعيق نضجهم الاجتماعي و النفسي و تعرقل أداء أدوارهم فيه، وفي ظل الهيئة التي يحاول المجتمع القيام بها في مجال التنمية فانّه لا مناص من الاعتماد على هذه الشريحة التي يمكن أن تقدم الاضافات النوعية، وفي واقع الأمر الاعتماد على هذه الطاقة البشرية ظل في الغالب شعارات لم تجسد في الواقع التنموي.[2]

و صحّح نصر الدين حمودة مدير البحث و رئيس قسم التنمية البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية العديد من الاحصائيات و المفاهيم المتداولة بين الجزائريين لاسيما منها المتعلقة بعدد الشباب، حيث أكد أن نسبتهم لا تتعدى 30 بالمئة عكس ما هو معلوم لدى العامة بـ75بالمئة حسب ما تروجه عدة أطراف، وهي الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 15و 29سنة في حين تقدر نسبة البطالين 9 بالمئة أغلبهم اناث وقال حمودة خلال يوم اعلامي منظم من طرف مديرية السكان بوزارة الصحة و السكان بالتنسيق مع هذا صند.

[1] https://sotor.com- تعبير 6-4-2020:10:34

[2] https://www.asjp.cerist.dz 6-4-2020:10:35

## رابعا: نظرة مجتمع لعمل المرأة كشرطية

وجدت المرأة في المجتمع الجزائري تسهيلات كبيرة من أجل الاندماج في سوق العمل في مختلف المجالات مما سهل عليها أداء مهامها بكل ارتياح ودون أية مشاكل و بصفة عامة فإن المرأة التي تنخرط في جهاز الشرطة معروفة في المجتمع الجزائري بأنها تمتاز بصلابتها وعزمها و قوة شخصيتها التي تمكنها من مواجهة كافة الصعوبات التي تعترض طريقها لأن أقل ما يقال عن هذا العمل في مجتمعنا بأنه عمل محفوف بالمخاطر، إذ تسمع الكثير عن إناث دخلن في وحدات التدخل و حفظ النظام العام و مكافحة الشغب و التخريب و كذا أعوان النظام العمومي إلى غير ذلك من الوحدات التي يعتبرها البعض مهاما شاقة على النساء.[1]

و يُعد عمل المرأة في جهاز الشرطة –حسب البعض– صعب للغاية بسبب العادات و تقاليد المجتمع الذي تعيش فيه و الذي مازال يرفض فكرة الانتساب حواء إلى أجهزة الشرطة. ومن جهة أخرى فإن النساء المنتسبات إلى هذا الجهاز يفقدن الكثير بسبب عملهن و لعل الزواج و تكوين أسرة في مقدمة ذلك بحيث يرى البعض أن حظوظ المرأة الشرطية في الزواج منخفضة جدا فمعظم الشباب الجزائري يستعبد فكرة الارتباط بامرأة تعمل في جهاز الشرطة، حيث أن فرصة المرأة الشرطية في الزواج تكون محدودة حسب بعض الشباب الذين التقيناهم وذلك بسبب ما تروج من شائعات و قصص يتناقلها أفراد المجتمع عن عمل الشرطيات و يقصد بذلك مبيت المرأة خارج منزلها و خصوصا فترة التدريب، أية لا يحق لها الخروج و الذهاب إلى منزلها حتى و كذا خروجها في أي وقت استدعت الحاجة إلى ذلك.

تعمل المرأة في مجتمعات المسلمة وبالأخص **المجتمع الجزائري** عمل شاق بالنسبة إليها وأنه فوق طاقتها رغم أن النساء العاملات في قطاع الشرطة قد أثبتن العكس تماما فنسبة المنخرطات في هذا الجهاز تتزايد كل سنة، حيث أن المرأة قد برهنت على أنها قادرة على تجاوز الصعوبات و المحن وأثبتت أن لها دور فعال في هذا المجال و لكن إن اقتربنا من حياتهن الخاصة، نجد أن أغلبهن غير متزوجات والسبب – حسب هؤلاء– هو أن أغلب الشباب الجزائري يصعب عليه تكوين أسرة مع امرأة تعمل في هذا المجال.

[1] الشرطيات الجزائريات مشوار صعب و تحديات كبيرة، نشر بواسطة ليندة مخلوفي في أخبار اليوم18–09–2013 و https://www.djazairess.com 6–5–2020 : 10:54

إن الكثير من الناس ينزعجون لرؤية شرطية تقف وسط الطريق ولا يمكنهم تقبل فكرة أن أزواجهم أو أبنائهم في ذلك المكان، عكس ربما النساء اللواتي تحس بالراحة و الطمأنينة كونها تسهل التعامل معهن لأنهن من نفس الجنس.[1]

وقد يكون هذا حسب البعض تكاملا بين المرأة و الرجل في أداء المهام و بالتالي يكون عملها ناجحا و مقبولا اذا كان ارتباطها مباشرة بالمرأة من نفس جنسها مثلا: تفتيش المرأة للمرأة و مداهمة أوكار الجرائم النسوية من طرف شرطية متخفية أو تدخلاتها أماكن لا يمكن للرجل الوصول إليها، إذ يشترط على الفتاة الالتحاق بهذا السلك عدم ارتداء الحجاب في فترات العمل أما خارج أوقات العمل فترتدي المرأة أي نوع من اللباس تريده، ولا يزال الصراع قائما بين المحجبات و الدوائر الحكومية، فهناك بعض العائلات الحكومية التي ترفض لبناتها دخولهن هذا الجهاز و يفضلون رؤيتهم يعملن في عدة مجالات مثل الطب و التعليم و الصحافة عوض الانتماء إلى جهاز الشرطة. عكس بعض هذه العائلات، هناك أخرى تشجع بناتها على دخول هذه المهنة و في بعض الأحيان يتخلين حتى عن لباسهن الشرعي من أجل ارتداء البدلة الزرقاء تقول(م-ع) و هي شرطية بأنها تحب عملها الذي كان حلما بالنسبة إليها رغم ما يقال عنه بأنه من أصعب المهام بالنسبة إلى المرأة، وأنه لا يمكن للمرأة الشرطية التي دخلت لهذا المجال أن تكوّن أسرة في مجتمعنا الذي نعيش فيه وفيما يخص الحجاب تقول أنه لا يهمها مادامت تلبس لباسها الشرعي خارج أوقات العمل أي في محيط الخارجي و هذا يساعدها لكي لا يعترف إليها الجميع بأنها شرطية لاحتياطات أمنية و تضييف أنه عند ارتدائها للبدلة الزرقاء فإنه لا يمكن لها أن ترتدي الحجاب لأنه لا يسمح لها بذلك و أفادت المتحدثة أنه بخصوص موضوع زواج الشرطيات أن أغلب الشباب الجزائري لا يحبذ فكرة الزواج منهن لعدة أسباب، و انتشرت هذه الفكرة في المجتمع الجزائري ربما بسبب أن بعض العائلات محافظة و متشددة فيما يتعلق بالزي الاسلامي و لكنها تأمل في المستقبل أن تتغير الفكرة السائدة لدى هؤلاء الشباب حتى لا يكون هناك عائق النساء في دخول هذه المهنة و تذكر المتحدثة بأنها غير متزوجة رغم أنها جاءتها عدة فرص للزواج لكنها رفضت لأنه لا يعنيها الزواج من رجل عادي بل تحبذه شرطيا يستطيع تفهمها و تقبل مهنتها بكل سهولة و لن يسبب لها أي مشاكل في مستقبل لأنه حتما يعرف المجال الذي تعمل فيه.

[1] مرجع السابق .

أما **لامية** وهي زميلتها، تقول بأنها في بداية عملها تلقت صعوبات من قبل الأسرة التي رفضت فكرة دخولها إلى جهاز الشرطة كان في البداية و السبب الرئيسي في ذلك على حد قولها بأن هذا العمل يعد عملا خطرا في مستقبل عليها و على أسرتها و خاصة في حال حدوث أزمات في البلاد و لكن بعد نقاش طويل منهم تضييف (ولأنني حلمت بأن أصبح شرطية في المستقبل تقبلوا الأمر أخيراً) ولأنها متزوجة لم تجد أي مشاكل أو صعوبات من أسرة الزوج على الاطلاق و أنها سعيدة بمهامها و تؤدي واجبها بكل حزم و اعتزاز و فخر و في نفس الوقت هي فخورة بنفسها كامرأة فاعلة في المجتمع و تؤدي دورها بأكمل وجه سواء في بيتها أو عملها و تطبيق المراتب التي يتقلدها الرجل في العمل وعن واجباتها تجاه أسرتها، فتقول أن زوجها متفهم و هي تقييم أمام منزل والديها اللذان يدعمانها و يساعدانها في تربية أبنائها موازاة مع أهل زوجها وعن الصعوبات التي تواجهها حتى الآن و تؤكد أن علاقتها جيدة و طيبة مع زملائها في العمل، وأنها رغم صعوبة فترة التدريب إلا أنها قضتها بشكل جيد و أنها أفضل فترة قضتها في حياتها "الزواج أكبر عقبة"، إن عمل المرأة في جهاز الشرطة يتسم بنظرة خاصة وخصوصا المجتمع الذي نعيش فيه، إذ أننا نجد فئة قليلة جدا ممن هم راضون عن عمل النساء في أقسام الشرطة دون أي مشاكل أو تعقيدات، فالكل يتساءل عما إذا كانت المرأة الشرطية قدمت شيئا للمجتمع ولعل أهم سؤال يطرح هل يتقبل الشباب الجزائري فعلا الزواج من الشرطية؟ وهل تستطيع المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها؟ وخصوصا إذا كان عليها أن تبيت خارج منزلها لفترات طويلة حيث أن معظم الشباب يرون أنه إن كان على المرأة أن تعمل كشرطية عليها أن تستلم المهام الادارية على الأقل حتى لا تكون لديها مشقة وبالتالي يصعب لديها التوفيق بين عمل و واجباتها كإمرأة مربية للأجيال القادمة، و توفر بذلك على نفسها الراحة والأمان الذي يساعدها على الاستقرار الأسري الذي تبحث عنه كل إمرأة في النهـاية.[1]

وأخذنا رأي مجموعة من الشباب الجزائري حول فكرة انتساب المرأة إلى جهاز الشرطة و كذا فكرة ارتباطها، فوجدنا أن أغلبية الشباب إن لم تقل كلهم رفضوا الفكرة لأسباب مختلفة، يقول **وليد** أنه كلّما مرّ من الشارع و الصفارة بيدها يتأسف لحالها و يقول إنه فكر كثيرا في مصيرها و مصير الرجل الذي سوف يرتبط بها، و يضيف بأن هذا الكلام ليس من باب التخلف أو نقصان من قيمة المرأة بالعكس، فالمرأة من وجهة نظره خلقها الله عزّ و جلّ بطبيعتها المفعمة بالأنوثة و الرقة و الحنان، فكيف لها أن تختلط بالمجرمين و الخارجين عن القانون، و بالتأكيد أنها تتعرض لعدة مضايقات من الشارع الذي لا يرحم و هذا من الواقع الذي نراه يوميا في طرقاتنا.

[1] نفس المرجع السابق.

و يسانده **محمد** شرطي هو الآخر الذي يقول بأنه يحترم المرأة الشرطية كزميلة عمل لا أكثر ولا أقل، و يضيف نفس المتحدث بأنه من غير الممكن أن يرى نفسه أبدا متزوجا بشرطية، و نفس المتحدث بأنه من غير الممكن أن يرى نفسه أبدا متزوجا بشرطية، و يقول بأن الاختيارات في الارتباط كثيرة جدا ولا يمكن أن تكون من بينها امرأة تعمل في هذا الجهاز بحكم انتمائه إلى سلك الأمن. و يقول بأن عمل المرأة في هذا المجال لا يناسبها أبدا وإن كانت متزوجة هل ستبيت خارج منزلها ولمن ستترك أبناءها و زوجها و كم إجازة ستأخذ و يواصل حديثة بأنه إن نجحت المرأة في هذا العمل إما أنها لن تتزوج و إن تزوجت فإنها حتما ستقدم الكثير من التضحيات من أجل ارتداء البدلة الزرقاء، لأن هذا ما سيفرض عليها و يؤكد أن معظم النساء العاملات في جهاز الشرطة يقدمن الكثير من التنازلات منها الزواج فعلى حد تعبيره أن المرأة لو كانت شرطية في الادارة فلا بأس بذلك أما أن تقف في الطريق مما يجعلها محط الانظار أو أن تشارك مثلا في تصدي لأعمال الشغب فهذا ليس مقبولا لديه إذ أن هناك نساء أثبتن جدارتهن و يحق لهن أن يتجهن إلى ميدان العمل و لكن ليس الأعمال الشاقة التي تعتبر حكرا على الرجل فقط، فالمرأة إن كانت حاملا كيف ستتحمل مشاق الشغل و أي سعادة و استقرار تعيشه هذه الأسرة وزوجها أين سيضع أعصابه إن كانت زوجته تواجه الصعوبات خارج المنزل و هو ما عليه إلا انتظارها. من جانب آخر تقول شابة أخرى إننا أننا نحن النساء بحاجة لشرطيات يقمن بتفتيش النساء، لذلك فهي ترى أنه من الضروري فتح المجال للنساء من أجل العمل في سلك الأمن على الاقل للتعامل مع النساء لكي يشعرن بالارتياح و عدم الانزعاج مثلا عمل المرأة في سجن النساء، فهناك مواضع يتعذر على رجل وصول إليها فيمكن للمرأة أن تحل محله.[1]

إن عمل العنصر النسوي في جهاز الشرطة رغم صعوبة تقبل الشباب الجزائري، و رغم عدم تقبل العائلات لهذه الفكرة، إذ أنه في بعض البلدان قد تتدخل الشرطة حتى في اختيار الزوج وذلك لاحتياطات أمنية بحتة، مما يسبب انتشار واسعا لنسبة العنوسة في البلاد وبالتالي تقل فرصة الزواج لديهن.

رغم كل الصعوبات إلا أنه تبقى مكانة الشرطية ضرورية في المجتمع، فقد برهنّت المرأة بأنها قادرة على تحمل المسؤولية في مجالات عدة، حيث إن النساء خدمن مع الرسول صلى الله عليه و سلم جاهدن معه ولم يكن هناك أي حرج في ذلك و اليوم نسبة البنات المتمدرسات ترتفع من سنة لأخرى، وهذا ما هو إلا دليل على قدرة النساء على تحمل مختلف الصعاب التي تواجه المجتمعات فهناك بعض العائلات

[1] نفس المرجع السابق.

الجزائرية تقول إنه من غير المعقول أن تعمل المرأة كشرطية وابنها عاطل عن العمل، و هذه المعادلة أصابت معظم بالحيرة و بقيت مجرد سؤال يطرحه العديد من المواطنين الذين تناسوا و بصفة كبيرة أن الفرق الوحيد بين المرأة و الرجل يكمن في الكفاءة و الخبرة، و تأمل معظم النساء اللواتي التقينا بهن أن تتغير معظم نظرة المجتمع لهن فيما يخص فكرة الزواج بالشرطيات لأن المرأة وإن عملت في عدة مجالات فهي قادرة على مطالبة بحقوقها كاملة وتستطيع أن تقف جنبا إلى جنب مع الرجل و الدور الرئيسي للمجتمع يكمن في إعطاءها لإثبات ذاتها، سواء في محيط العمل أو على مستوى الأسرة.[1]

وفي موضوعي هذا سوف أحاول معرفة آراء و أفكار الشاب الأغواطي حول عمل المرأة كشرطية و كذلك معرفة إذ كان من الممكن الزواج منها و تكوين أسرة ؟ وهل للعادات و التقاليد دخل في الرفض أو قبول الزواج؟ وكذلك النظرة الإجتماعية لهذه المهنة.

[1] الشرطيات الجزائريات مشوار صعب و تحديات كبيرة، نشر بواسطة ليندة مخلوفي في أخبار اليوم18-09-2013 و https://www.djazairess.com 6-5-2020 : 10:54.

## خـلاصـة :

من المعروف أن للمرأة قدرات معينة و أوضاعاً خاصة تختلف بطبيعتها عن أوضاع الرجل و قدراته و ذلك يعود إلى تكوين المرأة و خلقها إلا أنها استطاعت التكيف نفسها مع العديد من الأعمال و المجالات السياسية و الاجتماعية و الكثير من الأعمال الأخرى ذات صيغة الخاصة كالمحاميات و الطب و غير ذلك.

أما في صيغة الشرطة فإن دور النساء في حفظ الأمن لازال تتضارب حوله الآراء من منطقة لأخرى و ولعل السبب الرئيسي في هذا الاختلاف يعود إلى أن كثير فئات المجتمع ينظرون إليها نظرة تحيز بل يفترضون أن حفظ الأمن يعتبر عملاً خاصاً مقصوراً على الرجال، وسنتعرف أكثر على نظرة الشاب الأغواطي للمرأة الشرطية من خلال الفصل الموالي.

## الفصل الرابع

# الاجراءات المنهجية للدراسة

**تمهيد**

**أولاً:** مجالات الدراسة.

**ثانيًا**: منهج الدراسة.

**ثالثًا:** مجتمع البحث (العينة).

**رابعاً:** أدوات جمع البيانات.

**خامسًا:** عرض و تحليل البيانات و تفسير النتائج.

**تمهيد:**

لم يقتصر موضوع الدراسة على جانب النظري بحيث يجب تدعيمه بالجانب الميداني للتأكد من صحة الفرضيات المطروحة في الجانب النظري الى حلول بناءة من خلال الاقتراب الميداني الذي تخص فيه القيام بإجراءات موضوعية و منهجية تساعدنا على كشف على أهم أبعاد الفرضيات و سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي(الدراسة الميدانية) إلى الإجراءات المنهجية المختلفة و المساعدة لإتمام الدراسة فقمنا بعرض مجال الدراسة وكذا المنهج الملائم لها ثم تطرقنا الى الأدوات المنهجية المستخدمة و المساعدة في جمع البيانات ثم تحليل وتفسير هذه البيانات.

## أولاً: مجال الدراسة

**1-المجال المكاني:** يتمثل المجال المكاني للدراسة في البيئة التي أجريت فيها دراستنا الميدانية حيث حدد هذا المجال بدائرة الأغواط.

**لمحة تاريخية عن دائرة الأغواط**

دائرة الاغواط احدى الدوائر الـ 10لولاية الاغواط الجزائرية ومن بين الـ553دائرة في الجزائر عاصمتها الاغواط و تضم بلديات مساحتها 400كم$^2$ وتعداد سكانها 144747ن (احصاء2008) و في احصاء 2012 170.693 كما تضم دائرة الاغواط اضافة للمدينة عاصمة الولاية مناطق أهمها:

البرج السنوسي منطقة عمرانية

حمدة منطقة فلاحية

الميلق منطقة سياحية

المريغة منطقة ترفيهية

بوشاكر منطقة صناعية

و تقع دائرة الاغواط في جهة الشرقية من الولاية التي تحمل نفس الاسم بين كل من دائرة سيدي مخلوف التي تحدها شمالا و من الجهة الشرقية كذلك و دائرة قصر الحيران التي تحدها من الجنوب و دائرة عين ماضي التي تحدها غربًا.[1]

**2/المجال الزمني:** وهي المدة التي تستغرق لإنجاز هذه الدراسة (الفترة الزمنية) فقد استغرقت دراستنا التي اجريت على عينة من شباب بدائرة الاغواط من جانب النظري بداية نوفمبر الى غاية نهاية أفريل.

أما الجانب الميداني فكان من بداية مارس إلى غاية نهاية 30 ماي.

**3/المجال البشري:** فهو مجتمع البحث اي أنه عبارة عن جملة من الأفراد الذين سيتم إجراء عليهم هذه الدراسة و اعتمدت فيها على مجموعة من الشباب بدائرة الأغواط و يقدر عددهم **50**شاب.

[1] https://fr.wikipedia.org- 06-05-2020-20:35.

## ثانيًا: منهج الدراسة

المنهج هو الطريقة التي يستخدمها الباحث من اجل الوصول الى نتيجة المرغوبة فكل باحث اجتماعي يوظف منهجا معينا يتماشى مع بحثه و طبيعة موضوعه فالمنهج المستعمل هو المنهج الوصفي التحليلي.

و منه فالمنهج الوصفي هو الطريقة لوصف الظاهرة المدروسة و تصويرها كميًا عن طريق جمع المعلومات عن المشكلات و تصنيفها و تحليلها و اخضاعها للدراسة الدقيقة[1]

كذلك هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا و يعبر عنها كيفيا بوصفها و توضيح خصائصها كميًا بإعطائها وصفًا رقميًا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع ظواهر أخرى.

وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمة لموضوع دراستنا بحيث تطرقنا الى وصف و تحليل رأي الشباب حول عمل المرأة كشرطية، ومدى قابليتهم للزواج منها.

[1] رشيد زوواتي مناهج و أدوات البحث العلمي لإعداد البحوث الاجتماعية، دار الهدى للطباعة،الجزائر،2007،ص 58

## ثالثًا: مجتمع البحث(العينة)

كل الدراسة الميدانية أو البحث الاجتماعي يتوقف نجاحه على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث ولقد اعتمدنا على تقنية المسح بطريقة العينة ويكتفي فيها بدراسة عدد محدد من الحالات أو المفردات في حدود الوقت و الجهد و الامكانات المتوفرة لدى الباحث .

و **العينة** ليست مجرد جزء من مجتمع البحث حسبما اتفق عليه الباحثون و لكنه اختيار واعي تراعى فيه قواعد و اعتبارات علمية معينة لكن تكون نتائجها قابلة للتعميم على المجتمع الأصلي وفي دراستنا هذه اخترنا العينة **القصدية** هناك من يسميها بالعمدية أو الاختيار بالخبرة و هي تعني أن أساس اختيار خبرة الباحث و معرفته بان هذه المفردة أو تلك تمثل مجتمع البحث[1].

و تتمثل عينة بحثنا بإختيار مجموعة من الشباب المقدر عددها بـ 50 شاب من أجل اجراء الدراسة عليها، وكان اختيارهم **بطريقة قصدية**.

وقد اختيرت العينة قصديا نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، حيث تعذر علينا توزيع هذه الاستبيانات بطريقة منتظمة فارتأينا إلى قصد مجموعة من الأقارب و الأصدقاء لإجراء الدراسة الميدانية.

و تتنوع طرق اختيار العينة حسب خصائص المجتمع المدروس و مزايا و عيوب كل طريقة، و يوجد نوعان من العينات الاجتماعية حيث تسحب وحداتها بطرق عشوائية و تخضع بالتالي لقوانين الاحتمالات ثم العينات غير الاحتمالية حيث مبدأ اختيار أفرادها لا يخضع لقوانين موضوعية[2]

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص106
[2] مرجع السابق، ص106

وقد تميزت عينتنا بعدة خصائص نذكر منها:

**خصائص العينه:**

**المحور الأول: البيانات الشخصية**

جدول رقم**(1)**: سؤال 2

**مستوى التعليمي:**

| مستوى التعليمي | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| ابتدائي | 2 | %4 |
| متوسط | 3 | %6 |
| ثانوي | 5 | %10 |
| جامعي | 40 | %80 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن نسبة الشباب الجامعي هي أعلى نسبة بـ 80% ثم تليها المستوى الثانوي بـ 10% ثم تليها المستوى المتوسط بنسبة 6% ثم أدنى نسبة وهي مستوى الابتدائي بـ 4%.

ومنه فإن 80%نسبة مبحوثين الجامعيين هي أعلى نسبة الدين أجابوا على أسئلة.

ونحن نعلم أن أراء شباب تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية.

جدول رقم**(02)**: سؤال5

**عنوان الحي:**

| الحي السكني | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| حي الواحات شمالية | 10 | %20 |
| حي الصادقية | 35 | %70 |
| حي 600 سكن | 5 | %10 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

يبيّن الجدول رقم (2) طبيعة الحي السكني و نلاحظ أن أغلبية العينة تقطن في حي شعبي المتمثل في حي الصادقية بنسبة عالية **70%** ثم تليها حي الواحات الشمالية بنسبة **20%** ثم أدنى نسبة بحي 600 سكن بـ **10%**.و قد يكون طبيعة الحي ( شعبي) أثر في نوعية الاجابة فالبيئة السكنية العادات و التقاليد السائدة أحيانا تؤثر تصرفات بعض الناس ، وقد بينت دراسات عديدة أن الوسط الذي يعيش فيه الفرد يؤثر على أفعاله وسلوكاته فالإنسان ابن بيئته ، وبما أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى الحي الشعبي سوف نكشف لاحقا إجاباتهم حول فكرة الزواج بمرأة شرطية وسط هذا المجتمع بما فيه من عادات وتقاليد.

## رابعاً: أدوات جمع البيانات

ان الأدوات المستخدمة هي وسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته وليس هناك تصنيف محدد لهذه الأدوات حيث تتحكم طبيعة الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها و فروض البحث في اختيار الأدوات و الوسائل و التقنيات التي سوف يستعملها الباحث لذلك نستخدم مجموعة من الأدوات وفقاً لمبدأ المرونة المنهجية اعتمدنا على أداتين هما "الملاحظة " و"الاستمارة" .

### 1-الملاحظة :

تعتبر الملاحظة أحد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات و البيانات و يمكن الاعتماد عليها مادامت تخدم أغراض البحث بشكل منتظم، كما يمكن القول أنّها أول تقنية ينطلق منها الباحث عند قيامه بدراسة و تستمر معه الى نهايتها.

وفي تقنية مباشرة في التقصي العلمي، تسمح بملاحظة مجموعة ما بطريقة غير موجهة من أجل القيام عادة بسحب كيفي بهدف الفهم الموافق للسلوك، فهي تسجيل متكرر للسلوكيات الظاهرية بهدف التوصل للتنبؤ بها.[1]

كما تعرف أيضاً بأنّها: المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث و الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة، حيث تعتبر هذه الأداة من أولى الخطوات التي تعتمد عليها الباحث في الدراسة الميدانية .[2]

وقد استعنا بهذه التقنية لجمع المعلومات من خلال التفاعلات، السلوكيات و التصرفات و كانت هذه الأداة ذات فعالية كبيرة خاصة في الدراسة الاستطلاعية كونها مصدر أساسي في البحث العلمي للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة.

### 2-الاستمارة :

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية و أكثرها شيوعاً و انتشارًا لما تمتاز به عن غيرها من الأدوات الأخرى بالشمولية و الاتساع في مقابل اختصار الجهد و سهولة المعالجة.

---

[1] موريس انجرس ،مرجع السابق ذكره ،ص204.

[2] ذوقان عبيدات و اخرون، البحث العلمي. مفهومه و أساليبه-دار الفكر ،عمان، الادرن،2008،ص.129

وتُعرف الاستمارة بأنّها: مجموعة من الأسئلة المقننة (مغلقة أو مفتوحة) التي توجه الى المبحوثين من أجل الحصول على بيانات أو معلومات حول قضية أو موقف معين، فهي وسيلة يطلب من المبحوث الاجابة عليها.[1]

و لتطبيق هذه الأداة فقد تكوّنت الاستمارة بحثنا هذا من 21 سؤالاً موزعين على ثلاث محاور:

- ⇐ أولا: البيانات الشخصية و تتضمن 05 أسئلة
- ⇐ ثانيا: محور الثاني المتعلق بالفرضية الأولى ويتضمن 08 أسئلة.
- ⇐ ثالثاً: محور الثالث المتعلق بالفرضية الثانية و متضمن 08 أسئلة.

لقد تم تصحيح و تعديل هذه الاستمارة مرة أخرى من طرف الأستاذة المشرفة و وتحكيمها من بعض أساتذة علم الاجتماع وعليه حذفت بعض الأسئلة و اضافة أسئلة أخرى.

ولقد تم توزيع **15** استمارة نظرا لظروف التي تمر بها البلاد و انتشار الوباء **كوفيد 19** تعذر علينا توزيع بقية الاستمارات، وسنكتفي بهذا العدد و اسقاط اجاباتهم على **35** العينة المتبقية وبالتالي اجمالي

**50** استمارة.

[1] علي عبد الرزاق الحلبي و أخرون، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة، جامعة الاسكندرية مصر، 2007، ص244.

## خامساً: عرض و تحليل النتائج

**1- فرضية الأولى: لا يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشاب الاغواطي.**

جدول رقم (3): سؤال رقم 12

**هل يؤثر عمل المرأة الشرطية على أدائها في المنزل؟**

| الاحتمالات | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| نعم | 45 | %90 |
| لا | 5 | %10 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة **90%**من المبحوثين أجابوا بنعم و يرون أن عمل المرأة كشرطية يؤثر على أدائها بمنزل نظراً لطبيعة عملها الجدّ حساس الذي يتطلب عليها المكوث كثيراً خارج المنزل هذا ما قد يجعلها تقصّر في أدائها و تقصر في حق زوجها و عائلتها، وبالتالي يصعب عليها التوفيق بين العمل و واجباتها كامرأة مربية للأجيال القادمة و توفر بذلك على نفسها الراحة و الأمان الذي يساعدها على استقرار الأسري الذي تبحث عنه كل امرأة في نهاية و لهذا يرى الشاب أن عملها غير مرغوب فيه و يبقى حكرا على الرجال.

جدول رقم**(4)**: سؤال رقم13

**هل عملها في هذا مجال يؤثر على تربية الأطفال؟**

| الاحتمالات | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| نعم | 48 | %96 |
| لا | 2 | %4 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة **96%**من المبحوثين يرون أن عمل المرأة في مجال الشرطة يؤثر على تربية أطفالها من خلال مبيتها خارج المنزل وعدم رؤية أطفالها لساعات كثيرة نظراً لعملها الشاق الحساس الذي يتطلب منها الجهد و وقت و كل هذا يجعلها تقصر في حق أطفالها، و يولد لها ضغوطات نفسية لها و لأطفالها بغيابها عن البيت طول النهار وكأنها غير موجودة بالنسبة للأطفال، و كانت نسبة **4%** من المبحوثين يرون أن عملها لا يؤثر على أطفالها و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع احتمال الأول.

**2-فرضية ثانية: يمكن للعادات والتقاليد أن تكون عائقا أمام الشباب لزواج بشرطية من وجهة نظر الشاب الأغواطي**

جدول رقم**(5)**: سؤال رقم 18

**هل عزوفك عن الزواج بمرأة شرطية راجع إلى :**

| الاحتمـالات | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| العادات و التقاليد | 48 | %96 |
| خوف من أصدقاء | 1 | %2 |
| عن قناعة | 1 | %2 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

نلاحظ من خلال جدول أن نسبة **96%** من المبحوثين يرون أن عدم زواج بمرأة شرطية راجع إلى عادات و تقاليد، حيث أن العائلات الجزائرية محافظة و متشددة فيما يتعلق بالزي الاسلامي، وإن المحيط الاجتماعي الذي نعيش فيه لا يتقبل هاته الفكرة بحكم المحيط و الاعراف و العادات المجتمع الذي مازال يرفض فكرة انتساب حواء إلى أجهزة الأمن، ومن جهة أخرى فإن النساء المنتسبات إلى هذا الجهاز يفقدنّ الكثير بسبب عملهن و لعل الزواج و تكوين الأسرة في مقدمة ذلك حيث يرى البعض أن حظوظ المرأة الشرطية في زواج منخفضة جداً فمعظم الشباب الجزائري يستبعد فكرة الارتباط بمرأة تعمل في جهاز الأمن، حيث أن فرصة المرأة الشرطية في زواج تكون محدودة وحسب رأي بعض الشباب الذين التقينا بهم و ذلك بسبب ما يروّج من شائعات و قصص يتناقلها أفراد المجتمع عن عمل الشرطيات و يقصد بذلك

مبيت المرأة خارج منزلها و خصوصا فترة التدريب إذ لا يحق لها الخروج و ذهاب إلى منزلها و كذلك خروجها في أيّ وقت استدعت حاجة العمل إلى ذلك و منه فإن الشاب الأغواطي يستبعد فكرة الزواج بشرطية لأنه يعتبر مهنتها لا تليق لا بالعادات ولا بتقاليد مجتمعنا.

جدول رقم**(6)**: سؤال رقم 20

**هل للأسرة دور في قبولك أو رفضك الزواج بمرأة شرطية؟**

| الاحتمـالات | تكرارات | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| نـعم | 45 | %90 |
| لا | 5 | %10 |
| **مجموع** | **50** | **%100** |

نلاحظ من خلال جدول أن نسبة **90%** من المبحوثين يرون أن للأسرة دور كبير في قبول أو رفض الزواج بمرأة شرطية فبعض العائلات الجزائرية تقول إنّه من غير المعقول أن تعمل إمرأة كشرطية و ابنها عاطل عن العمل و هذه المعادة أصابت معظمهم بالحيرة و بقية مجرد سؤال يطرحه العديد من المواطنين الذي تناسوا و بصفة كبيرة أن الفرق الوحيد بين المرأة و الرجل يكمن في الكفاءة و الخبرة و لكن كل هذا راجع إلى محيط الاجتماعي الذي نعيش فيه و نظرة السلبية لهاته المهنة، و أغلب الأسر الجزائرية و خاصة الأغواطية منها ترفض زواج أبناءهم من شرطية لأن عملها لا يتناسب مع العادات و التقاليد والأعراف.

## نتائج الدراسة في ظل الفرضية الأولى:

- إن النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى: لا يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشاب الأغواطي.

توصلت النتائج أن عمل المرأة كشرطية يؤثر بنسبة كبيرة على أدائها بالبيت وعلى تربية أطفالها و القيام بواجباتها المنزلية على أكمل وجه، تبعاً لذلك فقد توصل التحليل وتفسير النتائج إلى أن الشاب الأغواطي لا يتقبل فكرة الزواج بشرطية كذلك أنه مازال ينظر إليها بنظرة سلبية ويرى أن هذا القطاع لا يناسبها بل يناسب الرجل، و منه فإن فرضيتنا تحققت نسبيا ونقول أن أغلبية المبحوثين من الشباب الأغواطي يرى أن المرأة الشرطية لا يمكن أن توفق بين عملها و أسرتها.

## نتائج الدراسة في ظل الفرضية الثانية:

إن النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية اتضح لنا أن العادات و التقاليد لها دور كبير في مجتمعنا فهي عائق بنسبة كبيرة لشاب بزواج بمرأة شرطية لأن المحيط الاجتماعي يفرض على الشاب الالتزام بالعادات و التقاليد لأن مجتمع الذي نعيش فيه محافظ لا يتقبل هاته الفكرة نظراً لعدة أسباب منها لباسها الذي يقضي على أنوثتها كذلك عملها الذي يتطلب عليها المبيت خارج المنزل، كما يرى البعض أنه من الصعب التعامل معها، و أن للأسرة دور في الرفض أو القبول، ومنه فإن فرضيتنا تحققت و نقول أن العادات و التقاليد هي عائق أمام الشاب للزواج بامرأة شرطية.

## النتيجة العامة:

بما أن الفرضية الأولى و الثانية قد تحققت فعليه فإن فرضيتنا الرئيسية التي مفادها: لا يتقبل الشباب الأغواطي فكرة الزواج من امرأة شرطية بسبب العادات والتقاليد ونظرا لعدم قدرة المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها.

قد تحققت وبنسبة عالية بناء على إجابات المبحوثين.

كما توصلت دراستنا إلى عديد من النتائج وهي كالتالي:

- أن الشباب الأغواطي ينظر للمرأة الشرطية بنظرة سلبية و يرى أن عملها في هذا القطاع لا يناسبها.
- تخوف الشاب الأغواطي من الارتباط بالمرأة الشرطية نظرا لطبيعة عملها ، حيث يراها البعض أنها مسترجلة وأن طبيعة هذا العمل قد تؤثر على علاقاتهما داخل المنزل.
- عدم تقبل الشباب الأغواطي فكرة الزواج بشرطية و أن عملها يؤثر على أدائها بمنزل وعلى تربية أطفالها.
- كذلك توصلت أن العادات و تقاليد هي السبب الرئيس لعدم زواج بشرطية.
- كذلك كانت أغلبية أراء المبحوثين من حي شعبي الذي مازال يتمسك بهاته العادات.
- جهل بعض الشباب لطبيعة عمل المرأة الشرطية، فليس كل من تعمل بهذا المجال تنام خارج المنزل، أن عملها صعب وشاق ويحول بينها وبين أدائها لواجباتها المنزلية بما فيها تربية الأولاد، فأحيانا يكون عملها إداري ويشبه أي عمل إداري بمؤسسات أخرى في مجالات مختلفة.

# خـــاتـمـة

# الخـاتمـة:

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها حول موضوع "النظرة الاجتماعية لعمل المرأة في مجال الشرطة وبعد التدقيق في هذه المعطيات التي جمعناها و حللناها نظرياً و ميدانياَ توصلنا إلى أن المرأة في مجتمع الجزائري وجدت تسهيلات كبيرة في اندماج في سوق العمل في مختلف المجالات مما سهل عليها أداء مهامها بكل ارتياح ودون مشاكل.

و بصفة عامة فإن المرأة الشرطية التي تنخرط في جهاز الشرطة معروفة في مجتمع الجزائري بأنّها تمتاز بصلابتها و عزمها.

و لكن الكثــير من الناس ينزعجون لرؤية شرطية تقف وسط الطريق ولا يمكنهم تقبل فكرة أن زوجاتهم في ذلك المكان خصوصاً لدى الشباب الأغواطي.

وتوصلنا أن الشباب الأغواطي يرفض الزواج بمرأة الشرطية حيث يرى أن عملها غير مناسب ولا يناسب أنوثتها وأن عملها يؤثر بدرجة كبيرة على أدائها بالمنزل و كذلك يؤثر على تربية أطفالها، كما يرى الأغلبية أن عدم زواج بمرأة شرطية راجع إلى عادات و تقاليد وأن المحيط الاجتماعي الذي نعيش فيه لا يتقبل هاته الفكرة بحكم الأعراف و نظرة المجتمع السلبية و كذلك يرى حسب رأيهم أن للأسرة دور في الرفض و القبول، ومن هنا نقول أن المجتمع ينظر للمرأة العاملة شرطية بنظرة سلبية.

# قائمة

# المصادر

# و المراجع

# قائمة المصادر و المراجع

## قائمة الكتب


1) ألكسندر كولونتي، تحرر المرأة العاملة ،ترجمة فواز طرابلسي،ط2،بيروت ،دار الطليعة للطباعة و النشر،1978،ص23.
2) ذوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي و مفهومه و أساليبه، دار الفكر، عمان الأردن،2008،ص129.
3) راشد غنيم، علم الاجتماع العائلي،ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008،ص181.
4) رشيد زواوتي، مناهج و أدوات البحث العلمي لإعداد البحوث الإجتماعية، دار الهدى للطباعة، الجزائر،2007،ص58.
5) روبرت سميتس، المرأة و العمل، ترجمة حسين عمر، القاهرة، مكتبة النهضة العربية،ص29-65
6) شوقي محمد رضا، الشباب و أزمة الهوية،ط1، دار الهاوي بيروت،لبنان،2003.
7) صبحي السيد، الشباب و أزمة التعبير ط1، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002.
8) عطاالله التاج، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية، ديوان المطبوعات الجزائر،2006،ص73.
9) علي شلق وآخرون، المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية،ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان،1982،ص327.
10) علي عبد الرزاق الحلبي و آخرون، مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر 2007،ص244.
11) كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت1985،ص110.
12) مجاني الطلاب، المجاني شرمل،بيروت2001،ص1093.
13) محمد يعيش: المرأة والأدب في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المعارف،العدد10، مركز الجامعي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، بدون سنة، ص10-21.
14) مقدود ، فريد الحاج، أثر عمل المرأة الشرطية على علاقتها الأسرية، الرياض ،دار نايف للنشر و التوزيع،2015،ص144.
15) موريس ألخرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية،ط2، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر 2006،ص 106.


## الرسائل و المذكرات


1) سعداوي زهرة، إشكالية الممارسة المهنية لعمل المرأة داخل ميدان الأمن، دراسة لنيل شهادة ماجستر،الجزائر،ص94،سنة2004.
2) مليكة الحاج يوسف، أثار عمل الأم على تربية أطفالها، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2003،ص29-30.
3) مليكة بن زيان، عمل الزوجة و انعكاساته على العلاقات الأسرية، ماجستير في علم النفس و التربوية و الأرطوفونيا جامعة قسنطينة،2003،ص66.

## المجلات و الجرائد


01) الشرطيات الجزائريات مشوار صعب و تحديات كبيرة. نشر بواسطة ليندة مخلوفي في اخبار اليوم،2013، ص18.

02) مجلة الشرطة الأردنية(2007):عمل المرأة في الشرطة الأردنية، العدد7، ص24.

03) مصطفى عوفي ،المرأة و مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، العدد7الصادرة بتاريخ ديسمبر2002،تصدر عن جامعة باتنة الجزائرص143.

04) هاني، مسلم سعاد، المرأة الجزائرية نضالاً و عملاً، مجلة الشرطة، مجلة دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، العدد34الجزائر سنة1987، ص49.


## مواقع الإلكترونية:


1) https://sotqr.com تعبير 6-4-2020; 10:34
2) https://www.asjp.cerist.dz 6-4-2020; 10:35
3) https://www.elkhsbar.com 6-4-2020; 10:50
4) https://fr.wikipedia.org 06-05-2020-20:35.

# ملاحق

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة عمار ثليجي بالأغواط**

**كلية الحقوق و العلوم الاجتماعية**

**قسم علم الاجتماع والديموغرافيا**

**تخصص تنظيم العمل:**

هذا الاستبيان عبارة عن جمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان: "**نظرة الاجتماعية لعمل المرأة في مجال الشرطة**" وذلك كمتطلب للحصول على شهادة "**ماستر2**"،و لبلوغ الأهداف فإن ذلك متوقف على مدى مشاركتكم الفعالة في الإجابة على فقرات الاستبيان بكل صدق و موضوعية، علماً أن جميع إجاباتكم ستكون موضع العناية و الاهتمام و السرية التامة و لن تستخدم ألّا لأغراض علمية.

**إشكالية الدراسة:**

هل يتقبل الشباب فكرة الزواج من شرطية؟ – وهل تستطيع المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشباب؟

**فرضيات الدراسة:**

– لا يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشاب الأغواطي.

– يمكن للعادات والتقاليد أن تكون عائق أمام الشباب للزواج بمرأة شرطية من وجهة نظر الشاب الأغواطي .


**من إعداد الطالبة:**

**عصمان حليمة**

**تحت إشراف الأستاذة:**

**د.غربي عبلة**


**ملاحظة:** ضع علامة(X)في الخانة المناسبة

**السنة الجامعية:** 2019-2020

# الاستمارة

**المحور الأول: بيانات الشخصية**

**1-السّن:**

25-19 ☐ 35-25 ☐ 40-35 ☐

**2-مستوى التعليمي:**

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

**3-الحالة الاجتماعية:**

أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

**4-الوظيفة:**.....

**5- عنوان حي:**.....

**المحور الثاني: المتعلق بالفرضية الأولى:**

**لا يمكن للمرأة الشرطية أن توفق بين عملها و حياتها الشخصية من وجهة نظر الشاب الاغواطي**

**6-**هل أنت موافق على عمل المرأة؟:

نعم ☐ لا ☐

**7-**في رأيك ما هو العمل الذي يناسب المرأة:

مجال التعليمي ☐ مجـال الصحة ☐

مجـال الأمن ☐ مجال في البيت ☐

**8-**هل يمكن لك الزواج بمرأة عاملة؟:

نعم ☐ لا ☐

**9-**إن كنت موافق عن زواج بمرأة عاملة في رأيك ما السبب:.....

.....

**10-**هل من ضروري عمل المرأة كشرطية؟:

ضروري ☐ غير ضروري ☐

**11-**في رأيك لماذا تختار المرأة العمل في مجال الأمن؟:

حُب في المهنة ☐ تباهي ☐ مُرغمة ☐

**12-**هل يؤثر عمل المرأة الشرطية في أدائها في المنزل؟

نعم ☐ لا ☐

**13**-هل عملها في هذا مجال يؤثر على تربية الأطفال؟:

نعم ☐ لا ☐

**المحور الثالث: المتعلق بالفرضية الثانية:**

**يمكن للعادات و التقاليد ان تكون عائق أمام الشاب للزواج بمرأة شرطية من وجهة نظر الشاب الأغواطي.**

**14**-هل ترى أن المجتمع يتعامل مع المرأة الشرطية باحترام؟

نعم ☐ لا ☐

**15**-هل المحيط الاجتماعي يفرض عليها عاداته و تقاليده؟:

نعم ☐ لا ☐

**16**-هل هناك تحفُظات بنسبة لزواج بشرطية في مجتمع؟:

نعم ☐ لا ☐

**17**-هل تجد صعوبة في تعامل مع مرأة شرطية؟:

نعم ☐ لا ☐

**18**-هل عزوفك عن الزواج بمرأة شرطية راجع إلى :

عادات و تقـــاليد ☐
خوف من نظرة الأصدقاء ☐
عن قنـــــــــــاعة ☐

**19**-في نظرك هل لباس المرأة الشرطية عائق في اختيارك لها؟:

نعم ☐ لا ☐

**20**-هل للأسرة دور في قبولك أو رفضك الزواج بمرأة شرطية؟:

نعم ☐ لا ☐

**21**-هل عمل المرأة كشرطية يقضي على أنوثتها؟:

نعم ☐ لا ☐

# ملخص الدراسة


| من اعداد الطالبة : | تحت إشراف الأستاذة : |
| --- | --- |
| عصمان حليمة | د- غربي عبلة |


## ملخص باللغة العربية


هدفت الدراسة إلي الكشف عن النظرة الاجتماعية لعمل المرأة في مجال الشرطة، وهذا الموضوع كأحد المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما واسعًا بين المفكرين والباحثين في تخصصات مختلفة من بينها تخصص علم الاجتماع. وكان هدفنا من هاته الدراسة معرفة أسباب عزوف الشاب الأغواطي بزواج بمرأة شرطية كذلك نظرته لهاته المهنة الحساسة وهل لعادات وتقاليد دخل لعزوفه ,وتطرقت في هاته الدراسة الى أربعة فصول **الفصل الاول** الإطار المنهجي يتمحور حول الإشكالية البحث فرضيات الدراسة دراسات سابقة المقاربة السوسيولوجية **و الفصل الثاني** تطور عمل المرأة ودوافع خروجها **وفصل الثالث** المرأة الشرطية والشباب **والفصل الرابع والأخير** الإجراءات المنهجية للدراسة وعلى سبيل تحقيق ذلك انطلقنا من التساؤل الرئيسي التالي:

**"هل يتقبل الشاب فكرة الزواج من شرطية؟ وهل تستطيع المرأة الشرطية التوفيق بين عملها و أسرتها من وجهة نظر الشباب؟**

والإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع وكان اختيار العينة بطريقة قصدية تكونت من **50** مفردة واعتمدنا في جمع البيانات على الاستمارة التي تكونت من مجموعة أسئلة **21** سؤال وقد توصلت إلى هذه النتائج:

-إن الشاب الأغواطي ينظر لمرأه الشرطية بنظرة سلبية ويرى أن عملها في هذا القطاع لا يناسبها.

_عدم تقبل الشاب الأغواطي فكرة الزواج بشرطية ويقول ان عملها يؤثر على أدائها بمنزل وعلى تربية أطفالها.

_ كذلك توصلت أن العادات وتقاليد هي السبب الرئيسي لعدم زواج بشرطية وكانت أغلبية أراء المبحوثين من حي شعبي الذي مازال يتمسك بهاتة العادات.

| presented by the student: | under supervision of the teacher: |
|---|---|
| **Dr- Gharbi Abla** | **Osman Hadda** |


## Summary in English


The study aimed to reveal the social perception of women in the police field, and this topic as one of the important topics that received widespread attention and scholars among thinkers and researchers in various specializations, including sociology specialization. Our aim of this study was to find out the reasons for the abyss of the young Al- laghouati marriage with a police woman, as well as his view of these sensitive professions, and whether habits and traditions entered for his abstention. The woman and the motives for her exit, chapter three, the police woman and youth, the fourth chapter, and the last, the systematic procedures for the study. As a way to achieve that, we started from the following main question:

**"Does the young man accept the idea of marrying a policewoman? Can the police woman reconcile her work with her family from the point of view of the youth?**

And the procedure this study has been approved On the analytical descriptive approach that fits with the nature of the subject and the sample selection was intended intentionally consisting of **50** items and we relied on collecting data on the form that consisted of a group of **21** questions a delegation reached these **results**:

- The young laghouati looks at his police woman with a negative view and sees that her work in This sector is not suitable for it .

- The young man of the laghouati does not accept the idea of marrying a policewoman and says that her work affects her performance in a home and raising his children A.

_ I also found that customs and traditions are the main reason for not marrying a policewoman and the majority of the respondents' opinions were from a popular neighborhood that still adheres to these customs.